



مُسَلَّمُ الشُّبُورِ

للعالَمِ الفاضل مولانا المولانا محمد الله رحمه الله

التَّعْلِيقُ الْمُنْعَوِي

بكمال الأهتمام

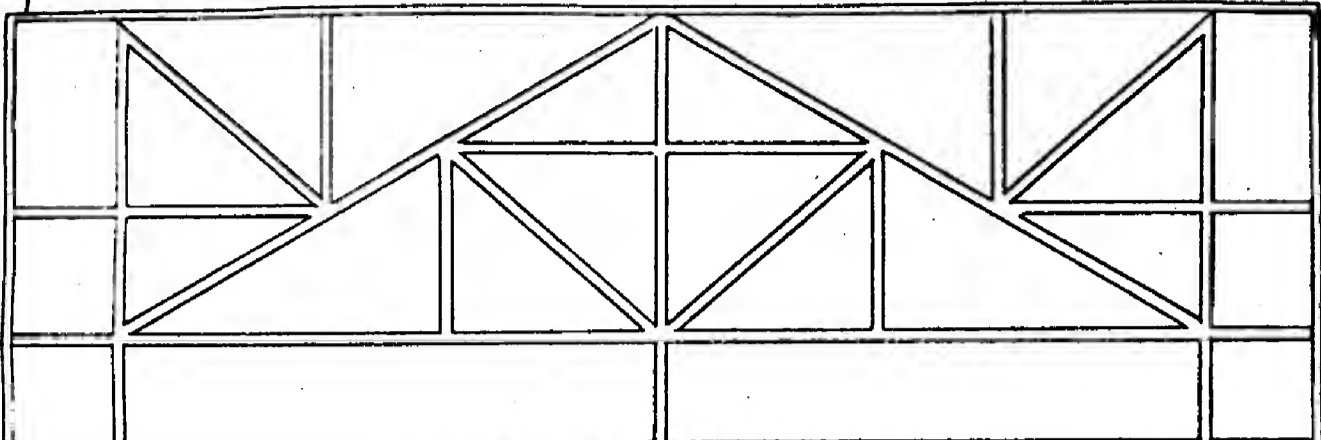
والاعتناء في الصفاة وحسن طبعه وضاحه خطه من المديرة
المطبع المجدد العالم محمد شفيع عرفه عن الراغب في بلدة كاتفور

مع تاشيه الفاضل المحقق وللبر المدقق
لجامع العقول والمنقول للمتاح ابو الفضل الايوبي
محمد عبید الله التکد ساری دام فیضه الجاری

المکتبۃ الحق نسلین

محمد جنکی پشاور پاکستان

قرن ۲۴۰۶۹۳



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كيف احمدك اللهم فانك ازلي وابدى وقد يرو وجودى فان وحياتي متناهية وعطاي ليمم منك الخير
والجود * وبيدك كل مواد وكل مقصود * وجودك علة جميع الموجودات وامرك منشأ خلق المخلوقات
اشهد واقرب قلب سليم * ان لا اله الا انت وحدك من غير سهيم * ثم شهادتي بتوحيده واقرارى
بتفريده انها من نعمتك الكاملة * والارائك السابعة * فلولا هديتى لغويت * وضلت و
توتيت * فاشكره شكرا كثيرا * واشنى عليك ثناء * وفيرا * اعطيت ما طلبت وفعلت ما رجوت اذا عرض
ما نعت حدث منك دافع * فعال شانك * جلى برهانك * عميم احسانك * عزيز سلطانك

تبارك شان ربك لعلمينا	ولى الخير خير الرازقين	تعالى شانك من كل نقص	وتنزيه ومدح الماديين
جدير بالعبادة انفرادا	مفيض الجود معطي السائلينا	عليم بالجنيايا في قلوب	مُباة بالعباد الصالحينا
معاف عن نوب الخطايا	برحمته يجازى لطائفنا	ترى خضعت وذلكت وسمالت	بسدته جباه الامرينا
يكون بقوله كن ما يريدنا	فلم يمسه عجز العاجيننا	ويفعل ما يشاء باختيار	بلا منم وخوف التاكلينا
غنى عن عبادتنا جميعا	فلا يجدي به طوع الطائفينا	وقانا سوء اعمال دوا ما	لحقا كان خيرا الحافظينا
قنى عن شر ما كسبت يدنا	كذاعن شركيد الحاسدنا	وبارك في صنيعي ثم ضاعف	الهي انت خير الناصرينا

واعظم ما انعمت علينا ان جعلتنا بفضلك العبيد واحسانك العظيم بامة جنيتك وصفيك ونجيبك *
سيدنا وسندنا ووسيلة يومنا وغدنا * محمد المصطفى واحمد المجتوبى * صلى الله عليه وسلم وبارك وكرمه امام
الانبياء والمرسلين فخر الاولين والاخرين - نور السموات والارضين * عرف المسك والورد وسائر الازهار
والرياحين قام اصل لشرك والظلم والاحاد * معلم ان لا اله الا الله تعالى عز الاضدادنا سخر الشرائع
السابقة بشرية البيضاء المضيئة اللامعة * ما حلى لرسوم القبيحة القاتلة والعقائد الفاسدة الباطلة * رؤف
الائمة كاشف الغمة * علم الهدى مصباح الدجى المبعوث لتميم مكارم الاخلاق * وتعميم الاخوة المروية
والوثاق كلامه جوامع الكلم لسانه ينابيع الحكم

فدات نفسى وما للوارثينا	عليكم يا شفيع الائمة	عليكم يا حبيب لعاشقينا	صلوة الله دوما واتصالا
بهنيد نحن انتم بالمد بيننا	فكيف الوصل كنا باعدنا	وقد ذهبوا وصاروا فامرينا	الامر ندينق مؤثر البوز فارح
الامر اذى نوانكم نقاسى	الامر يشق وصل لواصلنا	شفيق قابل رحيمنا	وجدنا كمل متمم رؤفنا
ومن منن مننت علو بر يا	هديت الى صراط الفائزيننا	فايم الله فقنا السابقينا	كذلك من رسول لا ينال
نذير للذين طغوا وضلوا	مبشرا رؤية للطائفينا		

فصل عليكم عن حد عد	وجللت عزمها والكا تبينا	اذ اذكر اسم ربكم ذكرتم	وذلك انتهاء الواصفينا
من امتد الكسالى العاجزينا	وعلى له واصحابه الذين شادوا الدين اذ اعوا الهداية	واذوا بر ومن كانوا بال	واصحاب راسلنا لينا
واليقين والائمة المهدي رضوا الله تعالى عنهم وجمعهم	اشدا اع الورى للكافرينا	ولم يمنعهم عن قول حق	مخالفة ولو ما لاشينا
ومع هذا اتوا مدبرينا	تكل منهم درجات رفع	كما الحق داموا جاهدين	

ويعلى فيقول العبد الضعيف الراجي نعمة الله ورضاه محمد بركت الله الكهنوى الفرنكى محلى وطن الرازقى مشربا ابن الفاضل كامل مولانا الحافظ محمد احمد الله رحمة الله نور الله مرقده وبردمضجعه فى الجنن - لما كان كتاب مسلم الثبوت فى فن اصول الفقه لمولانا الفاضل محلى البهارى غفر الله البارى مختصر غاية الاختصار ومداد اول ومشهور انما بية الاشتهار كانه الشمس فى نصف النهار حتى صار معاركة للأراء ومطرح للاذكياء فبدلوا ما ساعهم بتعليق الحواشى عليه والشروح وجهه اجل مطالبه الوضوح وكانت النسخ المطبوعه تنحدر عن تلك الافاضات وتغرى عن الافادات تعين للتلامذة والاساتذة وقت التدريس الدرر المطالعة وهو باعلى اجازة وغاية اختصاره ودقة مباحثه وندارة مسأله كان ينبغي ان يطبع بعد صحة عبارته وبذل الجهد فى حسن كتابته محلى بالحواشى المفيدة الجديده معترى عن الفواشى لقدمية محلى بالكسوى بين السطور شرعتم مع قصول باعى فى هذا الفن متوكلا على وعلى لتوفيق والمن فى جمعها وتاليفها واقتباسها وتلقيطها واجملها وتفصيلها وتوضيحها وتلخيصها ومقابلتها وتصحيحها وسميتها **التعليق المنعوت على مسلم الثبوت** ثم توجهت الطبعه هتما فى وضاحتها لخط وصفاء الطبع بحيث يورث رويته تنشيط الطبع ومتعنيا فى رفع اغلاطه وصحته واعجاب صكوته وسيرته فجاء بعون الله تعالى وتوفيقه ليستر النواظر ويروق الحواطر كما جهدنا فى الهواجر وظلة الدير يا جر

حمدت الله حمد الشاكرينا	برحمته يربى العليمتا	على طبع المسلم بالحواشى	براحلت مطالب طالبيننا
بها امنوا الرجوع المشروخ	بها استغنوا عناء الماهرينا	واعلى صحة وصفاء طبع	يروق به عيون الناظرينا
واحسن كاغذ كتما وكيفا	وحسن كتابه للكا تبينا	وبين سطوره كتبت كسور	لتفهم المعانى الدارينا
سواد حروفه باللمع نور	يزيل غياهبا لمعنى تشينا	بسيرته انيق اهل علم	وصورته يسر الناظرينا
به وبغيره المطبوع قبل	وجدت اذ انزى بونا مبينا	فقابل خطه بالخط حسنا	وصورته بصورته حسينا
وصحته بصحته تشيرا	اليه بها اصابع ناظرينا	وذلك كله بالجد متى	ووفق فيه رب العليتنا
بتحشية وتصحيح وطبع	بصفو بعد ترتيبنا	وما الربى به من افتخار	وان ادعى جزيلنا لفاضلينا
فليس سوى التقاط من صيدى	ولخص شروح الشارحينا	وكيف لست املك ما صنعت	فلذلك من فيوضنا سابقينا
علم ان لو شرعت وما استعنت	به من كان احرقنا زينا	لحبت وما ظفرت بما ارادت	ولما روجه فوزنا للفائزينا
ولما قد تعتر امر طبع	بتاخير وخلف الواعدينا	وعدم الانطباع كما نريد	بقلة اعتناء الطابعينا
الى اجراء مطبعة اميلنا	وكان الله خير الناصرينا	فمما جملة الاسباب حتى	ترانا اليوم فيها طابعينا
فاحمد على حسن الطباع	صحيحا خاليا عن ما يشينا	وارجوانا يوفقنى دوما	ويجعله رفيقا لا يبينا
ويهدينا صراطا مستقيما	ويخني من عواقبها لكينا	وليصغ عز ذنوبنا الخطايا	ويرحم فهو خير الراجينا

على الأدلة والبراهين...
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب

ديباجة من تلخيص الدين...
الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نزل الآيات وأرسل البينات...
المستعان عليك التكلان والصلوة والسلام على سيدنا محمد الميمم

المذمومة الكمال وراقاه عن حبيبنا...
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب

الكتاب



العلم لا يثبت الا بالبرهان والاعتدال والاعتدال هو العلم بالحق والبرهان هو العلم بالبرهان

صحة التصديق ولا يكون مسألة والعمارة عن تصديقات المسائل وقد يطلق على اثر الخطاب المذكور وهو واجب والمراد بالبرهان والاعتدال هو العلم بالحق والبرهان هو العلم بالبرهان

اقول ثبوت لا ادري في الدهر لا يعرفه ابي حنيفة لان الدهر ليس من الاحكام الشرعية والكلام الا

المقدمة بيان الفرق في وجوب العمل على المجهود والمقصد في حد اصول لفقه

عرف معروف وعرفوه بانه العلم بالاحكام الشرعية عن ادلتها التفصيلية واورث ان كان المراد الجموع فلا يعكس لثبوت لا ادري او

المطلق ولا يطرد لدخول المقصد العالم واحب بانه لا يضر ادري لان المراد املكة فيجوز التخلف بان المراد بالادلة الامارات وتحصل العلم

العمل بتوسط الظن من خواص المجتهد اجماعا واما المقصد فمستندة قول مجتهد لا ظنة ولا ظننا فاعرف الفرق حتى لا نقل مثل من

قال كما ان مضمون المجتهد واجب العمل عليه كذا على مقصدية فهم استيان نعم يلزم ان يكون عبارة عن العلم بوجوب العمل بالاحكام لا العلم بها الا ان يقال نعم رسم فيجوز باللائم وفيه

ما فيه ومن ههنا علمت اندفاع ما قيل لفقير من باب الظنون فكيف يكون علما على ان العلم حقيقة فيما ليس بتصورا ايضا و بعضهم جعل لفقه عبارة عن العلم بالاحكام القطعية مع ملكة الاستنباط

له قوله عن معرفت اطلاق الفقه في الزمان القديم كان متداول العلم الحقيقي وهي الامكانيات وهي الشرعية وهي مباحث الملكات والنجرات

بوجوب العمل كذلك مضمون المجتهد واجب العمل على مقصدية وقال المجتهد يحصل العلم بوجوب العمل على المقصدية بوجوب العمل على المقصدية بوجوب العمل على المقصدية بوجوب العمل على المقصدية

عنه انما قيد العالم لان المقصد العايم لا يعلم شيئا من الاحكام الشرعية بالرغم من التفصيل 12 اقول ايراد هذا المسكوك عجيب لان واجب العمل على المجتهد انما هو مضمونه لا انعقاد الاجماع عليه

بجهد وهذا هو الذي اراده المصنف بقوله لا ظننه ولا ظننه فانهم 13 فهمه لهم اليما تخيل غفره مع وجه الانتفاع من الاحكام الحاصلة بالادلة الظنية يعلم المجتهد بوجوب العمل بها قطعا للاجماع القاطع على ان العمل بالظن واجب على المجتهد فانهم 14 فوضوه

العلم لا يثبت الا بالبرهان والاعتدال والاعتدال هو العلم بالحق والبرهان هو العلم بالبرهان

صحة التصديق ولا يكون مسألة والعمارة عن تصديقات المسائل وقد يطلق على اثر الخطاب المذكور وهو واجب والمراد بالبرهان والاعتدال هو العلم بالحق والبرهان هو العلم بالبرهان

اقول ثبوت لا ادري في الدهر لا يعرفه ابي حنيفة لان الدهر ليس من الاحكام الشرعية والكلام الا

المقدمة بيان الفرق في وجوب العمل على المجهود والمقصد في حد اصول لفقه

عرف معروف وعرفوه بانه العلم بالاحكام الشرعية عن ادلتها التفصيلية واورث ان كان المراد الجموع فلا يعكس لثبوت لا ادري او

المطلق ولا يطرد لدخول المقصد العالم واحب بانه لا يضر ادري لان المراد املكة فيجوز التخلف بان المراد بالادلة الامارات وتحصل العلم

العمل بتوسط الظن من خواص المجتهد اجماعا واما المقصد فمستندة قول مجتهد لا ظنة ولا ظننا فاعرف الفرق حتى لا نقل مثل من قال كما ان مضمون المجتهد واجب العمل عليه كذا على مقصدية فهم استيان نعم يلزم ان يكون عبارة عن العلم بوجوب العمل بالاحكام لا العلم بها الا ان يقال نعم رسم فيجوز باللائم وفيه ما فيه ومن ههنا علمت اندفاع ما قيل لفقير من باب الظنون فكيف يكون علما على ان العلم حقيقة فيما ليس بتصورا ايضا و بعضهم جعل لفقه عبارة عن العلم بالاحكام القطعية مع ملكة الاستنباط

العلم لا يثبت الا بالبرهان والاعتدال والاعتدال هو العلم بالحق والبرهان هو العلم بالبرهان

منه لا بد من العلم بالاشياء... ان العلم بالاشياء... ان العلم بالاشياء... ان العلم بالاشياء...

انبات في الاشياء العقلية والاشياء الحسية... ان العلم بالاشياء العقلية... ان العلم بالاشياء الحسية... ان العلم بالاشياء العقلية...

المقالة الاولى بيان النظر والبيد والماهية والمعروف في المبادئ الكلامية

المقالة الاولى في المبادئ الكلامية ومنها المنطقية لانهم جعلوه جزءا من الكلام وقد فرغنا عنها في السلم والافادات والآن نذكر كذا فاضروا مائا النظر وهو ترتيب المعقول لتفصيل المجهول واجب لانه مقدمة الواجب البسيط لا يكون كاسيا لانه لا يقبل العمل ولا المكتسب لان العارض لا يفيد الكنه الماهية المطلقة موجودة والا لكان كل قطرة من الماء حقيقة على حدة وقد تقررت مسائل الجوهر وفيه ما فيه اقول على طو الحكمة لانه لو كان الجزء حقا فليكن قائمة كل ضلع منها جزان فالوتر لا يكون ثلثة بالحماري ولا اثنين بالعروس بل بينهما قطل الجزء فنثبت الاتصال فلزم الاتحاد حقيقة لان المتباينين لا يتصلان بل يتماسان كما قال ابن سينا فافهم ان هذا السائح عزيز المعرف ما منع الولوج من الخروج والخارج من الولوج فيجب الطرد والعكس وجميع الايرادات على التعريف دعاوى ويكفي في جوابها المنع وهو حقيقي ان كان بالذات وسمى ان كان

هذا مبتدأ خبره قوله مكالمة آه عبيد... ان العلم بالاشياء العقلية... ان العلم بالاشياء الحسية... ان العلم بالاشياء العقلية...

ان العلم بالاشياء العقلية... ان العلم بالاشياء الحسية... ان العلم بالاشياء العقلية... ان العلم بالاشياء الحسية...

ان العلم بالاشياء العقلية... ان العلم بالاشياء الحسية... ان العلم بالاشياء العقلية... ان العلم بالاشياء الحسية...

ان العلم بالاشياء العقلية... ان العلم بالاشياء الحسية... ان العلم بالاشياء العقلية... ان العلم بالاشياء الحسية...

ان العلم بالاشياء العقلية... ان العلم بالاشياء الحسية... ان العلم بالاشياء العقلية... ان العلم بالاشياء الحسية...

المسائل الكلامية... ان العلم بالاشياء العقلية... ان العلم بالاشياء الحسية... ان العلم بالاشياء العقلية...

استاذنا... قولنا... انما...

قوله وانما... قولنا... انما... قولنا... انما... قولنا... انما...

المقالة الاولى بيان ان السميعة نفوا افادة النظر العلم في المبادئ الكلامية

واورد منع استلزام الرض للرض لجواز استحالة انتفاء اللازم فاذا وقع حاز عدم بقاء اللزوم فلا يلزم انتفاء الملزوم وقول اللزوم حقيقة امتناع الانفكاك في جميع الاوقات والتقدير وقت الانفكاك وهو وقت عدم بقاء اللزوم داخل في الجميع فهذا المنع يرجع الى منع اللزوم وقد فرض هفت قد بر واخامسة ان يعلم المنافاة بينهما اما صدقا فقط او كذا فقط وفيها فيلزم النتائج بحسبها فتفكر مسألة السميعة نفوا افادة النظر العلم مطلقا قائلين بان لاعلم الا بالحس لان الجزم قد يكون جهلا وهو مثل العلم بماذا يعلم ان الحاصل بعده علم ويحاط به بتميز بالعوارض فان البتاهة تحكم عند نظرا لصحيم انه علم لا جهلا قول فيه انه بماذا يعلم انه نظري فان الاحتمال قائم من المبادئ الى المقام مثلا بمثل الحس لا يفيد الا عملا جزئيا وهو لا يكون كاسبيل الحق منع التماثل كما هو من هبنا فتدبر مسألة قال الاشعري ان الافادة...

وقاطع الجمل... قولنا... انما... قولنا... انما... قولنا... انما...

قوله وانما... قولنا... انما... قولنا... انما... قولنا... انما...

التعليق المنعوت على علم الثبوت

اللهم اغفر لصاحب تصنيفه هذا الكتاب... قولنا... انما... قولنا... انما... قولنا... انما...

في الذات ١٢ قوله غير ان... في الذات ١٣ قوله غير ان... في الذات ١٤ قوله غير ان...

في الذات ١٢ قوله غير ان... في الذات ١٣ قوله غير ان... في الذات ١٤ قوله غير ان...

في الذات ١٢ قوله غير ان... في الذات ١٣ قوله غير ان... في الذات ١٤ قوله غير ان...

ط يعني ان حسن الفعل لصفة ثابتة فيه والبيع كذلك ١٢ ع

المقالة المشانتي بيان ان العقل قد يستقل ادراكه بفعل الحكم في الاحكام

فيها وقوم لصفة حقيقية في القم فقط والحسن عدم القم وقال

الجائية ليست صفة حقيقية بل منارات والحق عندنا الاطلاق

الاعم فلا يرد النسخ علينا ثم من الحنفية من قال ان العقل قد

يستقل في ادراك بعض احكامه تعالى فاجب الايمان وحرم الكفر و

كل ما لا يليق بجناحه تعالى حتى على لصبي العاقل روى عن ابي حنيفة رحمه

الله تعالى لا عذر لاحد في اجهل حال القم لا يرى من الدلائل قول لعل

المواد بعد مضي مدة التامل فانه بمنزلة دعوة الرسول في تنبيه

القلب وتلك المدة مختلفة فان العقول متفاوتة وبما حترنا

من المذاهب يتشعب عليه مسألة البالغ في شاق الجبل لنا ان حسن

الاحسان وقبحه مقابلته با لاساءة مما اتفق عليه العقلاء حتى من ك

يقول با رسال الرسول كالبراهمة فولانا انه ذاتي لم يكن كذلك و

الجواب بانه يجوز ان يكون لمصلحة عاقمة لا يفوز لان رعاية المصلحة

العامة حسن بالضرورة وانما يصير نالوا علينا انه لذات الفعل

بل الدعوى عدم التوقف على الشرع ومنع الاتفاق

ط قوله بل عبارات قال العلامة طه حسين في شرحه ان العقل لا يستقل في ادراكه بفعل الحكم في الاحكام

ط قوله بل عبارات قال العلامة طه حسين في شرحه ان العقل لا يستقل في ادراكه بفعل الحكم في الاحكام

ط قوله بل عبارات قال العلامة طه حسين في شرحه ان العقل لا يستقل في ادراكه بفعل الحكم في الاحكام

في الذات ١٢ قوله غير ان... في الذات ١٣ قوله غير ان... في الذات ١٤ قوله غير ان...

ط قوله بل عبارات قال العلامة طه حسين في شرحه ان العقل لا يستقل في ادراكه بفعل الحكم في الاحكام

ط قوله بل عبارات قال العلامة طه حسين في شرحه ان العقل لا يستقل في ادراكه بفعل الحكم في الاحكام

ط قوله بل عبارات قال العلامة طه حسين في شرحه ان العقل لا يستقل في ادراكه بفعل الحكم في الاحكام

ط قوله بل عبارات قال العلامة طه حسين في شرحه ان العقل لا يستقل في ادراكه بفعل الحكم في الاحكام

ط قوله بل عبارات قال العلامة طه حسين في شرحه ان العقل لا يستقل في ادراكه بفعل الحكم في الاحكام

ط قوله بل عبارات قال العلامة طه حسين في شرحه ان العقل لا يستقل في ادراكه بفعل الحكم في الاحكام

ط قوله بل عبارات قال العلامة طه حسين في شرحه ان العقل لا يستقل في ادراكه بفعل الحكم في الاحكام

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

وتحيزه كمن في غير الاشياء... انما هو ان الله تعالى... انما هو ان الله تعالى... انما هو ان الله تعالى...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

وهو ما قد يصدر عنكم من الزلات سهوا عبيد

المقالة الثانية بيان تحقيق صدق الافعال الاعتبارية للبعد في الاحكام

يتم ذلك الاتزان المفصلي الى الشرا لا يكون شرا بالذات بل بالعرض... انما هو ان الله تعالى... انما هو ان الله تعالى...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

هذا ايوتدك الى الاتزان المذكور سابقا فافهمه وتال ثان فعل للبعد

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

اضطرابي فان الممكن ما لم يتحقق لم يوجد وترجيحي الموجود على انما

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

لم يعك لم يوجد فلا يكون حسنا ولا قبيحا عقلا اجماعا وهذا الحسن

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

واخصر ممثلي المختصر الجواب ان الواجب بالاختيار لا يوجب

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

الاضطراب ضرورة الفرق بين حركتي الاختيار والرعشة على انه

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

منقوض بفعل الماري تعالى فائدة عند الجمية الذين هم الجبرية

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

حقا لادرة للبعد اصلا بل هو كالجناد وهذا اسفطة وعند

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

المعتزلة له قدرة مؤثرة في فعاله وهم محوس هذه الامة

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

وما فهموا ان الامكان ليس من ثبانه افادة الوجود وعند اهل

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

الحق له قدرة كاسية لكن عند الاشعري ليس معنى ذلك الوجود

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

قدرة متوهمة مع الفعل بلا مدخلية اصلا قالوا ذلك كانت في

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

التكليف والحق انه كقول الجبر وعند الحنفية الكسب صرف القدرة

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

له قولنا ان الله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... انما هو ان الله تعالى...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

لان الله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... انما هو ان الله تعالى...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

لا يتصور الامع وفق الاحتياط فكل حسن او قبيح فهو محتار وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بمحتار وم

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

وجود الاختيار الصوري كافت في التكليف ان العبد مجبور في صورة مختار فانما هي 12

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

الانعام ولنا نسلي الالام الاظم انه قال قد قلنتي مسلا اختيارا فذكر المصنف ان الله لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

انما قال عليه كاشف والاعمال والجماع ليس كسبوب الرياح وسيل الجبال الى الاعمال واما ما تم التنبه مكارهة مرتفة وجيشه لا يكون لنا كلام معمم كذا في حسن الشرح 13

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

فصدهم ولا لا يكون العباد مستقلا في الاجاد ولا يكون اجادا لا افعال مستقلا في هذه الامنة كذا في حسن الشرح 13

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

والحق الجرح عند هذا المذهب بحسب التدقيق من النظر والاشعري في الرد والقبول المانظر لك حقيقة المقال فاقول هنا مقامان الاول ما قالت به الاشعريه من معنى القدرة

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

الحقيقية وثبات القدرة الصورية واقفاني الخلاص عن الاشكال الورودي في المقام من ان كيف يتوجه التكليف مع نفي القدرة الحقيقية وثبات الصورية فان التكليف صح

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

يكون ظاهرا من الله تعالى من ذلك علوا كبيرا وبسطي حسن الشرح 17 التعليق المنعوت هو المراد بالاضطرابي لا يكون حسنا اما عندنا فظنر لانا عقلتنا

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين... في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين...

قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

المقالة الثانية في الاحكام بيان ان شكر المنعم ليس بواجب عقلا

الاجرام والحق ان اراءة المعجزات واجبة على الله تعالى لطفها... قوله تعالى... في ذلك الايات...

بعبادة عقلا وعادة وهو متم نوره ولو كره الكافرون وتانيا ان... قوله تعالى... في ذلك الايات...

لولا ان لم يستمع الكذب منه تعالى فلا يمتنع اظهار المعجزات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

الكاذب فيسند باب النبوة والجواب انه نقص قد مر انه لانواع... قوله تعالى... في ذلك الايات...

فيه وما في الموافق ان النقص في الاعمال يرجع الى القيمة العقلية... قوله تعالى... في ذلك الايات...

لان ما ينافي لوجوب الذي كيف كان او فعلا من الاستحالات العقلية... قوله تعالى... في ذلك الايات...

ولذلك اثبت الحكماء لكن يلزم على الاشاعة امتناع تعذيب الطامع... قوله تعالى... في ذلك الايات...

كما هو من هينا ومن هبل لمعتزلة فانه نقص يستحيل عليه تعالى... قوله تعالى... في ذلك الايات...

مسائل على التناول شكر المنعم ليس بواجب عقلا خلافا للمعتزلة... قوله تعالى... في ذلك الايات...

واستدل بان لوجوب لوجوب بفائدة ولا فائدة له تعالى لتعاليمها... قوله تعالى... في ذلك الايات...

ولا للبعد اما في الدنيا فلانه مشقة واما في الآخرة فلان لا مجال... قوله تعالى... في ذلك الايات...

للعقل في ذلك اقول بعد تسليم ما ادعاه المعتزلة كما هو معنى التنزل القوي... قوله تعالى... في ذلك الايات...

بانه لا مجال للعقل مفك على انه لو تم هذا الاستلزام عدم الوجوب... قوله تعالى... في ذلك الايات...

قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات... قوله تعالى... في ذلك الايات...

القول على الآخر ان العقل لا يقضي من تجزئه بل سواد غير عديده فان الماهية بالشرط شي تتحد مع الماهية بشرط مع ان الثانية متاخرة عن الاولى كما قال الشيخ ابو علي سينا واما هل ان ملا الورود...

المقالة الثانية في الاحكام على الاحباب فكيف الاتحاد ويحجب بجواز ترتيب الشيء على نفسه باعتبار اخر ومرجه الى ترتيب احد الاعتبارين على الاخر قال السيد...

المقالة الثانية في الاحكام بيان تعريف الواجب

على الاحباب فكيف الاتحاد ويحجب بجواز ترتيب الشيء على نفسه باعتبار اخر ومرجه الى ترتيب احد الاعتبارين على الاخر قال السيد...

وبهذا يجب عما قيل ان الاحباب من مقولة الفعل الواجب من مقولة الانفعال ودعوى متناع صدق المقولات على شي باعتبار ان بشي...

محل مناقشة انتهى قول حاصل ان تصادق المقولات الحقيقية يلزم وتصادق الاعتبارية باعتبار ان مختلفة ليس بممتنع فلا يرد ما قيل ان...

الشيخ في الشفاء صرح بان المقولات متباينة فلا تصادقان لو باعتبار خطاب الوضع اصناف منها الحكم على لوصف بالسببية وهي بالاستقراء...

وقته كالد لوك لوجب الصلوة ومعنوية كالاسكار للتقريب منها الحكم بكونه مانعا اما الحكم كالابوة في القصاص والسبب كالدين في لزومه...

الحكم بكونه شرطا للحكم كالقدرة على التسليم للبيع والسبب كالتطهارة في الصلوة وسببها تعظيم الباري تعالى هذا والان شرع في مسائل الاحكام...

ولنقدح عليها تعريف الواجب وهو ما استحق العقاب تاركه استحقاقا عقليا او عاديا والعفو من الكرم وقتل ما اوعد بالعقاب على شركه و...

لا يخرج العقول ان الخلف في الوعيد جائز دون الوعد في البر من ذلك وقت وانما يستحق العقاب تركه في تمامه فلا يرد ان هذا التعريف لا يشمل الواجب الموسع...

في البر من ذلك وقت وانما يستحق العقاب تركه في تمامه فلا يرد ان هذا التعريف لا يشمل الواجب الموسع والكل يتحقق العقاب بل تاركه مع ترك الكل يتحقق العقاب...

اسن الشرح ١٢٤ حجاب سؤال تفسيره انه اذا كان الواجب موجبا للعقاب على التارك فليزمن ان لا يتخلف عنه العقاب كما هو معلق الموجب والموجب فينبغي...

القول على الآخر ان العقل لا يقضي من تجزئه بل سواد غير عديده فان الماهية بالشرط شي تتحد مع الماهية بشرط مع ان الثانية متاخرة عن الاولى كما قال الشيخ ابو علي سينا واما هل ان ملا الورود...

ان يقول ان العفو لا يوجب العتق... ان يقول ان العفو لا يوجب العتق... ان يقول ان العفو لا يوجب العتق...

ان يقول ان العفو لا يوجب العتق... ان يقول ان العفو لا يوجب العتق... ان يقول ان العفو لا يوجب العتق...

له قوله بان ايجاد الله تعالى في خبره صادق وانما يتغير في ان يقع بعينه قد يكون حسنا غيره والحسن في قوله ان يقع على التام في كافي نصه... ٢٨

المقالة الثانية في الاحكام

وراد بان ايجاد الله تعالى خبره هو صادق قطعا وتجوز كونه انشاء للتخفيف كما قيل عدول عن الحقيقة بلا موجب على ان مثله مجرى في الوعد فيسند باب المعاد اقول لو تم دل على بطلان العفو

مطلقا والكلام في خروجه بعد تسليمه جودة فلا بد ان يقم ان اليعا في كلامه تعالى مقيده بعد العفو مسألتي الواح على الكفاية واجب على كل واحد ويسقط بفعل البعض ولا يلزم النسخ لان سقوط الامر قبل اداء قد يكون لانتهاء علمه الوجوب قبل على البعض لنا انما كل بتركه اذا ظنوا ان غيرهم لم يفعل قالوا

اولا يسقط بفعل البعض ولو كان على كل لم يسقط قلنا المقصود وجود الفعل وقد وجد كسقوط ما على الكفيلين باداء احدهما و ثانيا الامهات في المكلف كالإيهام في المكلف به قلنا ثانيا لمهم غير معقول قبل مذهم انما كل بسبب ترك البعض قلنا ترك البعض يقتضي اولاً وبالذات انما البعض وان كان يؤول الى اشماعهم ثانيا وبالعرض فيلزم تأنيدهما قول كل من فردا البعض لمهم فان لكل اذا اتوا بما وجب عليهم اتفاقا

انما كل بسبب ترك البعض قلنا ترك البعض يقتضي اولاً وبالذات انما البعض وان كان يؤول الى اشماعهم ثانيا وبالعرض فيلزم تأنيدهما قول كل من فردا البعض لمهم فان لكل اذا اتوا بما وجب عليهم اتفاقا

انما كل بسبب ترك البعض قلنا ترك البعض يقتضي اولاً وبالذات انما البعض وان كان يؤول الى اشماعهم ثانيا وبالعرض فيلزم تأنيدهما قول كل من فردا البعض لمهم فان لكل اذا اتوا بما وجب عليهم اتفاقا

انما كل بسبب ترك البعض قلنا ترك البعض يقتضي اولاً وبالذات انما البعض وان كان يؤول الى اشماعهم ثانيا وبالعرض فيلزم تأنيدهما قول كل من فردا البعض لمهم فان لكل اذا اتوا بما وجب عليهم اتفاقا

انما كل بسبب ترك البعض قلنا ترك البعض يقتضي اولاً وبالذات انما البعض وان كان يؤول الى اشماعهم ثانيا وبالعرض فيلزم تأنيدهما قول كل من فردا البعض لمهم فان لكل اذا اتوا بما وجب عليهم اتفاقا

انما كل بسبب ترك البعض قلنا ترك البعض يقتضي اولاً وبالذات انما البعض وان كان يؤول الى اشماعهم ثانيا وبالعرض فيلزم تأنيدهما قول كل من فردا البعض لمهم فان لكل اذا اتوا بما وجب عليهم اتفاقا

انما كل بسبب ترك البعض قلنا ترك البعض يقتضي اولاً وبالذات انما البعض وان كان يؤول الى اشماعهم ثانيا وبالعرض فيلزم تأنيدهما قول كل من فردا البعض لمهم فان لكل اذا اتوا بما وجب عليهم اتفاقا

بما ذكرنا من سقم العتاب هو العفو في التخييل كما هي جازان ولا سائرنا انما ذكرنا العتاب للتهديد فقط بدون جواز العتاب ولا ما جاز الى خبر آخر نشوت ايقاعه فانهم واجاب المصنف عن الايراد المذكور بقوله فلا بد ان... ١٢ قوله مقيد بعدم العفو او در عليه اولاً بان التقيد ايضا عدول عن الحقيقة بلا موجب لانه جاز بالحدوث والاضارة والواجب ضمان الموجب العدول مستحق وهو ثبوت جواز العفو لابل الكفاية في ذلك بتواترها فلا بد من العدول من الظاهر في الوعد التي لغير الكفاية فاما بالتقيد او بجمله لا نشاء... ١٠ التحريم واما الوعد فلا موجب فيه للعدول فيبقى على حقيقة وثانيا بان مثل هذا التقيد بعدم العقاب مجرى في الوعد ايضا يلزم جواز العتاب لانه لا سائرنا جواز جواز او توقيفا جواز الجواب انما لا سائرنا جواز وتوحي على ان ارتكاب الجرائم وللضرورة ولا ضرورة في الوعد كما عرفت ١٢ قوله الواجب على الكفاية ويقابل الواجب على العامين بعداذا علم معنى الواجب على الكفاية علم معنى الواجب العيني بالمطابقة ١٢ قوله الواجب على الكل واما قال بعضهم انه يجب على البعض المعين وهم المشايخ دون الناس فانهم يجب على من شاهدهما فشرح بقول الجمهور وهو صلوة الجمعة شهودا ١٢ قوله اي كل واحد فيردلما ذهب اليه بعضهم من ان الواجب على الجميع من حيث هو اي لكل الجرمي لا لكل واحد ولو تعلق الخطاب بكل واحد كان اسقاطه عن باقيين رفعا للطلب بعد تحققه فيكون نشاء بفتحة الة خطاب جديد ولا خطاب فلا يسقط بخلاف الواجب على الجميع من حيث هو فانه لا يستلزم الواجب على كل واحد فيكون التاميم للجميع بالذات ولكل واحد بالعرض فلا يقع للطلب على كل من لا يسقط ويبدأ ولا اعرفت انه لا حاجته الى ارادة الكل الجمعي اذ لا يلزم النسخ على تقدير ارادة الكل الافرادى ايضا فنذكر انما انما اشتراط الاجتماع في الواجب غير معقول والايهات الاثر بترك البعض المعين لانه يستلزم ترك الجميع من حيث هو مجموع فلو لم تأثم الكل من حيث هو بكل ترك البعض من ان الواجب الكفاية فانهم اسقطه وان غير الفعل والى على كل واحد لانه لان الاثر على كل واحد انما هو بترك ما يجب عليه لا بترك ما يجب على غيره ١٢ قوله باء واحدها فقياس الواجب على الكل مع سقوطه بفعل البعض الواجب

على انما كل بسبب ترك البعض قلنا ترك البعض يقتضي اولاً وبالذات انما البعض وان كان يؤول الى اشماعهم ثانيا وبالعرض فيلزم تأنيدهما قول كل من فردا البعض لمهم فان لكل اذا اتوا بما وجب عليهم اتفاقا

قد صلوا لم ياتهم واحد منهم كذا في هذا الترتيب... ١٢ قوله الواجب على الكل... ١٢ قوله الواجب على الكل... ١٢ قوله الواجب على الكل...

فما حصل من ذلك ان العقل ليس شئياً بل هو كمال من كماله لا يتصور ان يكون له وجود مستقل عن كماله... ان العقل لا يتصور ان يكون له وجود مستقل عن كماله... ان العقل لا يتصور ان يكون له وجود مستقل عن كماله...

اصول فاس فان العقل ليس شئياً بل هو كمال من كماله لا يتصور ان يكون له وجود مستقل عن كماله... ان العقل لا يتصور ان يكون له وجود مستقل عن كماله... ان العقل لا يتصور ان يكون له وجود مستقل عن كماله...

اصول فاس فان العقل ليس شئياً بل هو كمال من كماله لا يتصور ان يكون له وجود مستقل عن كماله... ان العقل لا يتصور ان يكون له وجود مستقل عن كماله... ان العقل لا يتصور ان يكون له وجود مستقل عن كماله...

المقالة الثانية في الاحكام بيان ان الاداء فعلاً لواجب في وقت المقدار

بعقلية الحسن كما هو مؤيد هينا فيرد عليه انه يلزم ثبوته بدون الشرع ولم يقل به احد منكم كيف وليس لنا اصل خامس ثم اعلم انهم صرحوا بان لا طلب في اصل لوجوب بل هو مجرد اعتبار من الشارع ان في ذمته جبراً للفعل واورد ان الفعل بلا طلب كيف يسقط الواجب هو انما يكون واجبا بالطلب قصد الامتثال بما يكون بالعلمية والحوايل نالا نسلم ان الواجب انما يكون واجبا بالطلب بل بالسبب الشئ قد ثبت ولا يطلب كالدين الموعد والثوب المطار الى نسيان لا يعرف مالكة الامتثال يتفرع على العلم بثبوته فلا يقتض السقوط سبق الطلب قول فقه المقام ان لنا خطاب وضع بالسببية للوجوب خطاب تكليف بالاقتضاء فيجب ان يكون الثابت باحدهما غير الثابت بالآخر فثبت ان الفعل حقا مؤكدا على الذم من الاول هو الوجوب الطلب يقاعه في عين من الثاني وهو وجوب الاداء فعلم ان الوجوب شئ وجوب الاداء شئ خزان لا في الاول بل في الثاني والاول لم يقلك بوضع فتدبر مسألة الاداء فعل الواجب في وقته المقدار له شرعا وقيل ابتداءه كالتعميم عند

ان الحكم اوضح في ايضا اقتضاه حتى فثبت من وجوب ذلك وبالجملة ان الوجوب عبارة عن غير الطلب على او اجلا فتدبر كون في الحكم تكليف الاول فتدبر من الصلوة لربك ان مناه العجوبة مطلوبه ليدلوك فالحق ان الوجوب عبارة عن الطلب على مطلقا سواء كان ثباتا الحكم الوضعي او التكليفي ووجوب الاداء هو فاس منه فان امر فانه وقت ١٣ قوله الاداء قد عرفت سابقا لوجوب على تسمين موتة وطلق واثنى لا يتصور انفسا الى الاداء القضاء فان الثاني لا يتصور فيه وانما يتصور فيه الاول وانما الاول شئ الواجب لموت اي ما يصدق عليه من الفهم هو الفعل ففسر له في اداء القضاء الاول بانزله بالاصل لوجوب في وقته المقدار شرعا سواء كان تقديره بالعلم او بالشرع والاعراض في معنى الاداء في حق الشرع ١٤ قوله في وقته انما في النسيان على القضاء وكان في وقته بقية من شرائط القضاء وان كان واجبا موسما في العلم كما في غير وقت مطلق الوقت من قبضته العقل تامل الحق ١٢

على انما قد بدلت ان لو كان ما عليه معلوما وجب الاداء في المثال... ان العقل لا يتصور ان يكون له وجود مستقل عن كماله... ان العقل لا يتصور ان يكون له وجود مستقل عن كماله...

لا بد ان يلاحظ ان كل ما يقع على التقدير لا يقتصر على الاحكام الشرعية بل يشمل ما يقع على التقدير من غير الاحكام الشرعية كالموت والطلاق والطلاق

فقد اختلفوا في كون الموت والطلاق من قبيل الاحكام الشرعية ام لا لان الموت والطلاق لا يقعان الا بالاحكام الشرعية

فقد اختلفوا في كون الموت والطلاق من قبيل الاحكام الشرعية ام لا لان الموت والطلاق لا يقعان الا بالاحكام الشرعية

١٢٤

يلزم ان لا يلاحظ ان كل ما يقع على التقدير لا يقتصر على الاحكام الشرعية بل يشمل ما يقع على التقدير من غير الاحكام الشرعية كالموت والطلاق والطلاق

يلزم ان لا يلاحظ ان كل ما يقع على التقدير لا يقتصر على الاحكام الشرعية بل يشمل ما يقع على التقدير من غير الاحكام الشرعية كالموت والطلاق والطلاق

س فيلزم التخيير بين الممكن والمنتهى كما كان فاقم ١٢ عميد

المقالة الثانية بيان الاختلاف في سبب جوب القضاء في الاحكام

لا العترة حتى تؤدي الى تكليف المحال يقتضى التخيير بين ممكن وممتنع هو
يرفع حقيقة التوسع فتدبر ورفق بالخاصة من ما وقت العمل في بعض
وبين غيره فلا يعصى ليس بسبب لان الوجوب مشترك وعذار
الفاة عام وفيه ما فيه مسالمة اختلف في وجوب لقضاء هل هو عام
جديد عليه الاكثر او بما يوجب لاداء وهو المختار لعامة الحنفية ثم هذا
الاختلاف في لقضاء بمثل معقول فقط كما صرح به المعقل ومطلقا كما
هو الظاهر للاكثر ان عدم اقتضاء صوم يوم الخميس صوم يوم الجمعة
والا كان اداء وسواء وهذا انما يتم لو ادعوا الانتظام لفظا وهو بعيد و
لعل مقصود همران مطالبة شئ يتضمن مطالبة مثل عند ثوته فاجاب لا و
اجاب الثاني نعم عرفات القضاء معقول وغيره يجوز ان يكون غير نصا كان
او قيا ساكن الكلام في اصل سبب الوجوب فاهم وما يجاب به في المشهور ان
مقتضاه امران الصوم وكونه في الخميس فاذ عجز عن الثاني لقوانه بقا اقتضاه
الصوم مطلقا فغاية السقوط اذ لا وجوب لا بالقياس لهذا لا يجب قبله من وجوب
له قوله لا علمه اي ليس شرط الجواز العمل بالسلامة العاقبة وذكره الضم باعتبار الصلابة وبالجملة شرط جوازها في نفس سلامة العمل بالسلامة
١٢ قوله في حقيقة التوسع انما يتصور اذا علقنا آخره بغيره فاختار في التكليف والاحتياط في السلامة في وقت هذا التخيير بين
ممكن ومنتهى قوله في حاشية المصنف ان مقتضى الواجب العمري فان الشارع جوازها في غير يومها في اوقات ومات فجماعة

لا العترة حتى تؤدي الى تكليف المحال يقتضى التخيير بين ممكن وممتنع هو
يرفع حقيقة التوسع فتدبر ورفق بالخاصة من ما وقت العمل في بعض
وبين غيره فلا يعصى ليس بسبب لان الوجوب مشترك وعذار
الفاة عام وفيه ما فيه مسالمة اختلف في وجوب لقضاء هل هو عام
جديد عليه الاكثر او بما يوجب لاداء وهو المختار لعامة الحنفية ثم هذا
الاختلاف في لقضاء بمثل معقول فقط كما صرح به المعقل ومطلقا كما
هو الظاهر للاكثر ان عدم اقتضاء صوم يوم الخميس صوم يوم الجمعة
والا كان اداء وسواء وهذا انما يتم لو ادعوا الانتظام لفظا وهو بعيد و
لعل مقصود همران مطالبة شئ يتضمن مطالبة مثل عند ثوته فاجاب لا و
اجاب الثاني نعم عرفات القضاء معقول وغيره يجوز ان يكون غير نصا كان
او قيا ساكن الكلام في اصل سبب الوجوب فاهم وما يجاب به في المشهور ان
مقتضاه امران الصوم وكونه في الخميس فاذ عجز عن الثاني لقوانه بقا اقتضاه
الصوم مطلقا فغاية السقوط اذ لا وجوب لا بالقياس لهذا لا يجب قبله من وجوب
له قوله لا علمه اي ليس شرط الجواز العمل بالسلامة العاقبة وذكره الضم باعتبار الصلابة وبالجملة شرط جوازها في نفس سلامة العمل بالسلامة
١٢ قوله في حقيقة التوسع انما يتصور اذا علقنا آخره بغيره فاختار في التكليف والاحتياط في السلامة في وقت هذا التخيير بين
ممكن ومنتهى قوله في حاشية المصنف ان مقتضى الواجب العمري فان الشارع جوازها في غير يومها في اوقات ومات فجماعة

مشتق على الصلابة التي تشمل هو عليه كلف في تفرغ الذممة فالقضاء لطلب تفرغها من الاشتغال بالاداء فلو كان اشتغالها بالاداء لكانت الذممة قائمة
عند فواته فتمت الملزمة بالاداء وعدم تقضى صوم يوم الخميس لصوم يوم الجمعة بهذا المعنى في غير السبب من الضرورة شاهدة على صحة هذا القصد فان اشتغال الذممة بغيره لا يكون باقيا وطلب الفرض لما كان
هذا مثل قضاء على عبادة مستقلة اخرى والوجدان شاهدة على ذلك قوله يجوز ان يكون عجزه عن غير الفعل لوجوب الاداء او وجوب كون ذلك المقصود من الاداء لزم القضاء في ترك
كل واجب لا يربط في لفظان التالي ١٢ قوله لكن الكلام في ذلك انما كان ناقلا ان يقول ان المعروف للقضاء انما كان غير فعل الاداء لزم القضاء بالاداء فان التصوم كما
معرفة واجب عجز بقوله لكن الكلام في اصل سبب الوجوب انما هو في بان الكلام في نفس الوجوب اقتضت بالاداء بل جوب في طلب برفق من الذممة بانها انما تلتزم من اداءها من قبلها كما
يراد في قوله في حاشية المصنف ان مقتضى الواجب العمري فان الشارع جوازها في غير يومها في اوقات ومات فجماعة

مقتضى الواجب العمري فان الشارع جوازها في غير يومها في اوقات ومات فجماعة

مقتضى الواجب العمري فان الشارع جوازها في غير يومها في اوقات ومات فجماعة

لا بد ان يلاحظ ان كل ما يقع على التقدير لا يقتصر على الاحكام الشرعية بل يشمل ما يقع على التقدير من غير الاحكام الشرعية كالموت والطلاق والطلاق

وقال ان من خطاب الصريح يعني ان النهي الصريح انزل رتبة من النهي الصريح الذي هو ايضا خطاب كذلك الثابت من النهي الصريح المراد فاشتبك من بعضه يكون اول من انزل
 من ذلك لان مقتضى الواجب لا يربط في الزجر من غير عمد بان الضد انما يكون كرهيا اذا لم يكن الاشتغال بالغير المأمور به واذا تضمن الاشتغال بالغير المأمور به فاشتبك بالغير المأمور به
 انما هو مقتضى الواجب لا يربط في الزجر من غير عمد بان الضد انما يكون كرهيا اذا لم يكن الاشتغال بالغير المأمور به واذا تضمن الاشتغال بالغير المأمور به فاشتبك بالغير المأمور به
 انما هو مقتضى الواجب لا يربط في الزجر من غير عمد بان الضد انما يكون كرهيا اذا لم يكن الاشتغال بالغير المأمور به واذا تضمن الاشتغال بالغير المأمور به فاشتبك بالغير المأمور به

المقالة الثانية	بيان الاختلاف في تضمن جوب الغنى عمدة الكراهة في الاحكام
<p>في صورته الامر بوجوب الفعل اهتالة وتجرم هذه تبعا في صورة النهي الانفكاك وبمثله يقال في النهي فيه شيء فالخطاب واحد بالذات التقاوت على انفكاك لازم للعدم من ١٢</p>	<p>في صورته الامر بوجوب الفعل اهتالة وتجرم هذه تبعا في صورة النهي بالاصالة والتبعية كما في حجاب المقدمة ومن ههنا قيل يقتضي كراهة كراهة التبعية ١٢</p>
<p>فان خطاب لضمين انزل من خطاب الصريح لكن يلزم اطلاق المكروه على المستعمل ان قلت فالامر بالشيء نهي عن ضده عينا وان ان الامر بالشيء لما استلزم النهي عن ضده فالامر بالشيء نهي عن ضده عينا وان</p>	<p>فان خطاب لضمين انزل من خطاب الصريح لكن يلزم اطلاق عن الضد يستلزم الامر بالصد الامر تخيرا فهذا الضد منهي عنه لان بالاشتغال بجل ضد يحصل الاجتناب عن النهي فيجوز المكلف في اختياره كل ضد ١٢</p>
<p>الامتناع بالذات ولا الامتناع بالنظر الى شيء اخر لا يقال يلزم على الاول حرمه الواجبات كحرمه الصلوة من حيث انها ضلالا لمج وبالعكس على الثاني لان الامتناع بالذات لا يستلزم عدم الواجب ١٢</p>	<p>الامتناع بالذات ولا الامتناع بالنظر الى شيء اخر لا يقال يلزم على الاول المحرمان ولو تخيرا كحرم الزنا لان تركه اللواط وبالعكس لاننا نقول فان مقتضى لزوم تركه لنا اللواط كوجوبه ١٢</p>
<p>في الاول لا يربط يقتضيه الاستيعاب فلا يكون نهي عن الضد اشيا فكن فعلضة الواجب فوقه اخر ومن ههنا قيل ان الشرطان يكون الواجب فلا يلزم اجتماع الضدين ١٢</p>	<p>في الاول لا يربط يقتضيه الاستيعاب فلا يكون نهي عن الضد اشيا فكن مضيقا لكن يلزم ان لا يكون الجمع وقته العمل لان يقال ذلك وقته نظرا الى تعيين الزنا والواطء مثلا ١٢</p>
<p>اليه من حيث هو هو وفي الثاني التعيين لدليل اصله خروج المحل من قول الخبير له قوله وبمثله يقال في النهي فيقال الاشتغال بضمين لو ازم الخبير واللو ازم بجملة جعل المردوات ١٢ ان النهي في قوله وبمثله يقال في النهي فيقال الاشتغال بضمين لو ازم الخبير واللو ازم بجملة جعل المردوات ١٢</p>	<p>اليه من حيث هو هو وفي الثاني التعيين لدليل اصله خروج المحل من قول الخبير في الاول لا يربط يقتضيه الاستيعاب فلا يكون نهي عن الضد اشيا فكن ان النهي في قوله وبمثله يقال في النهي فيقال الاشتغال بضمين لو ازم الخبير واللو ازم بجملة جعل المردوات ١٢</p>

ان تغاير التبعية التعليل لا يربط التناهي و
 اشتغال الا ترى ان يمين ان يكون زيد قائما
 في راسه في وقت معين وفي راسه في
 ذلك الدار في وقت المذكور بالنظر الى
 الشخصين هذا بناء على ان الواسطة هنا واسطة
 في الثبوت دون العوض فان الامر بالشيء
 يقتضي لزوم ضده ثبوت الوجوب للشيء
 واسطة في الثبوت لثبوت الحرمة في الضد
 او في الواسطة في العوض لا يتعدا الضد
 فالقول بان الواسطة هنا واسطة في العوض
 غير مقبول فان الوجوب في المأمور به غير
 ثابت في نفسه تجاوبا مع لزم له اذ
 قال ١٢ قوله بوجوب الصلوة في كل وقت
 ان اركان الصلوة غير ثابتة مع اركان الحج
 فوجب الحج بوجوب حرمة الصلوة لكونها ضدا
 لوجوب الصلوة بوجوب حرمة الضد الذي
 هو الحج ١٢ قوله في نفس الامر ان
 المعارضة الاولى ان اذكرتم يستلزم كون شيء
 واحدا جازما واجبا ومحصلا هذه المعارضة
 ان المسألة المذكورة تقتضي ان يكون ثابتا
 وجوب في الشرع مما هو بالعكس فان وجوب
 الصلوة يستلزم حرمة الضد الذي هو الحج فيلزم
 كون حراما مع انه قد ثبت في الشرع كونه واجبا
 هذا باعتبار استلزام وجوب شيء حرمة ضده
 واما باعتبار اشتغاله حرمة الشيء وجوب ضده
 ولو تخيرا فيلزم وجوب اللواط مثلا كونه
 حرمة في الشرع ١٢ قوله ان الشرطان
 يكون الواجب مضميقا والسرفية كما اشار
 اليه في الاسلام من ان الضد انما يكون حيث
 التقويت ولا تقويته اذا كان الواجب
 غير مضميق فانه يمكن ان يورس في كل وقت
 والتضميق ان لم يكن ان يكون بسبب وقته
 المقدر لشرعنا من الاول الى الاخر
 كما سلك في تدارك عثمان او يتبادر الوقت
 بعد راسخ فيه لا ادعاء فقط كالوقت الاخير
 للصلوة فنهى مني فيه لزم حرمة حيث ان
 لا يكون الحج وقته العرفان الاوقات الحقيقية
 للصلوة يكون مأمورا فيها ونحوها لا يكون
 منها فيما لو وجب شرط النهي فلا يكون الامر
 تام وقتا كذلك انما ضمن الشرع ١٢

١٢ قوله وبمثله يقال في النهي فيقال الاشتغال بضمين لو ازم الخبير واللو ازم بجملة جعل المردوات ١٢
 ان النهي في قوله وبمثله يقال في النهي فيقال الاشتغال بضمين لو ازم الخبير واللو ازم بجملة جعل المردوات ١٢
 ان النهي في قوله وبمثله يقال في النهي فيقال الاشتغال بضمين لو ازم الخبير واللو ازم بجملة جعل المردوات ١٢
 ان النهي في قوله وبمثله يقال في النهي فيقال الاشتغال بضمين لو ازم الخبير واللو ازم بجملة جعل المردوات ١٢

انما هو مقتضى الواجب لا يربط في الزجر من غير عمد بان الضد انما يكون كرهيا اذا لم يكن الاشتغال بالغير المأمور به واذا تضمن الاشتغال بالغير المأمور به فاشتبك بالغير المأمور به
 انما هو مقتضى الواجب لا يربط في الزجر من غير عمد بان الضد انما يكون كرهيا اذا لم يكن الاشتغال بالغير المأمور به واذا تضمن الاشتغال بالغير المأمور به فاشتبك بالغير المأمور به
 انما هو مقتضى الواجب لا يربط في الزجر من غير عمد بان الضد انما يكون كرهيا اذا لم يكن الاشتغال بالغير المأمور به واذا تضمن الاشتغال بالغير المأمور به فاشتبك بالغير المأمور به

له احتراز عن مذهب الشيعة حيث لا يرون المسح على الخف جائزا ١٢ ط بعده عن السنة باخذ الجبل في

المقالة الثانية في الأحكام

ان يكون الحكم بالصحة في العبادات عقليا

والتفصيل مع التحفظ غير معتبر في نظر الشارع بل هو ١٢
المعتبر نفى المشروعية في نظر الشارع بان يكون العمل به ١٢
بطلان هذا ممنوع وما قالوا ان العزيمة او في المراد بالسقاط ١٢

سبب الرخصة مسألة الحكم بالصحة في العبادات عقليا ١٢
استنباع الغاية وهي في العبادات عند المتكلمين موافقة الامر ١٢
ان وجب القضاء كالصلاة بظن الظاهر وعند الفقهاء ١٢

كونه مسقطا لوجوب القضاء تحقيقا وتقديرا كالثبات في الاداء ١٢
وبعد ورواها امر يعرف ذلك بلا توقف وقد ظن انهما من ١٢

احكام الوضع وقيل بمعنى الموافقة عقليا وبمعنى الاسقاط ١٢
وضعي اقول الاسقاط فرع التامية وهو الموافقة وهو ١٢

عقليا وقيل في المعاملات وضعي اتفاقا لان ترتيب الثمرات ١٢
على العقود موقوف على لتوفيق التبة اقول جعل العقود ١٢

اسما بالمرتب انهم من الوضع لكن الصحة هو الاثبات بها ١٢

له تولد لطلان هذا منسوخا وتحقق ان المنسوخ ادم منسوخا لا يجوز العمل به ١٢
انما الصلوة حتى اذا انفجرت بيته الاربع يجب تطهرا والافتتاح بالركعتين فاذا افتتحت بيته شيت ولوى الامامة شاما صلوة تولدت الى الابد ١٢

ادام تحفظا لا يجوز العمل حتى اذا تكلمت غسل سليمان غير نزع اثم فان اجزاء غسل واذا نزع الغسل زال الغسل صارا غسل مشروعا ثانيا عليه ١٢
وذا معنى ما قال في المنية لا لا يلزم من بطلان اسح اذا خاض وعدم وجوب غسل ارجل القضاء المدة كون الغسل مشروعا في مدة اسح وتطهيره ١٢

فليتبرأ حتى يحل ان الاجزاء لا يستلزم المشروعية فان غير المشروعات قد يفسد بها المشروعات كما سبق فانه قد قال الفاضل في رجاوي ١٢
تولدها قالوا اي ان قلت انهم قالوا ان العزيمة اولى والاخذ بغسل الوجوه عزيمة فيكون اولى من اسح فيكون مشروعا فليت يكون من قبيل رخصة ١٢

ولا كلام في ذلك بل الكلام في الصحة وهي فيما ايضا عقلية ١٢

لا يحتاج العقل بعد اتيان الماسور به في الوقت وموافقة الامر في الحكم بسقوط القضاء الى امر آخر شرعي بل يعرف العقل فقط اذا لم يسقط القضاء بل يبيح فلا بد ان يعوت الماسور به في ١٢
الوقت فلم يكن موافقا لمرور كان الكلام بعد الموافقة هذا خلف ١٢
انما هو بوقوت من اشتراكه في مكان من جملة خطاب الوضع ١٢

لا يحتاج العقل بعد اتيان الماسور به في الوقت وموافقة الامر في الحكم بسقوط القضاء الى امر آخر شرعي بل يعرف العقل فقط اذا لم يسقط القضاء بل يبيح فلا بد ان يعوت الماسور به في ١٢
الوقت فلم يكن موافقا لمرور كان الكلام بعد الموافقة هذا خلف ١٢
انما هو بوقوت من اشتراكه في مكان من جملة خطاب الوضع ١٢

لا يحتاج العقل بعد اتيان الماسور به في الوقت وموافقة الامر في الحكم بسقوط القضاء الى امر آخر شرعي بل يعرف العقل فقط اذا لم يسقط القضاء بل يبيح فلا بد ان يعوت الماسور به في ١٢
الوقت فلم يكن موافقا لمرور كان الكلام بعد الموافقة هذا خلف ١٢
انما هو بوقوت من اشتراكه في مكان من جملة خطاب الوضع ١٢

لا يحتاج العقل بعد اتيان الماسور به في الوقت وموافقة الامر في الحكم بسقوط القضاء الى امر آخر شرعي بل يعرف العقل فقط اذا لم يسقط القضاء بل يبيح فلا بد ان يعوت الماسور به في ١٢
الوقت فلم يكن موافقا لمرور كان الكلام بعد الموافقة هذا خلف ١٢
انما هو بوقوت من اشتراكه في مكان من جملة خطاب الوضع ١٢

لا يحتاج العقل بعد اتيان الماسور به في الوقت وموافقة الامر في الحكم بسقوط القضاء الى امر آخر شرعي بل يعرف العقل فقط اذا لم يسقط القضاء بل يبيح فلا بد ان يعوت الماسور به في ١٢
الوقت فلم يكن موافقا لمرور كان الكلام بعد الموافقة هذا خلف ١٢
انما هو بوقوت من اشتراكه في مكان من جملة خطاب الوضع ١٢

لا يحتاج العقل بعد اتيان الماسور به في الوقت وموافقة الامر في الحكم بسقوط القضاء الى امر آخر شرعي بل يعرف العقل فقط اذا لم يسقط القضاء بل يبيح فلا بد ان يعوت الماسور به في ١٢
الوقت فلم يكن موافقا لمرور كان الكلام بعد الموافقة هذا خلف ١٢
انما هو بوقوت من اشتراكه في مكان من جملة خطاب الوضع ١٢

لا يحتاج العقل بعد اتيان الماسور به في الوقت وموافقة الامر في الحكم بسقوط القضاء الى امر آخر شرعي بل يعرف العقل فقط اذا لم يسقط القضاء بل يبيح فلا بد ان يعوت الماسور به في ١٢
الوقت فلم يكن موافقا لمرور كان الكلام بعد الموافقة هذا خلف ١٢
انما هو بوقوت من اشتراكه في مكان من جملة خطاب الوضع ١٢

لا يحتاج العقل بعد اتيان الماسور به في الوقت وموافقة الامر في الحكم بسقوط القضاء الى امر آخر شرعي بل يعرف العقل فقط اذا لم يسقط القضاء بل يبيح فلا بد ان يعوت الماسور به في ١٢
الوقت فلم يكن موافقا لمرور كان الكلام بعد الموافقة هذا خلف ١٢
انما هو بوقوت من اشتراكه في مكان من جملة خطاب الوضع ١٢

التعليق المنعوت على مسلم الثبوت لمولانا محمد بركات المدمحوم ومفقور

بمعنى قوله لا توقف آه اعلم ان الشرع وما قيل انه اراد بكونها عقلية انه لا يدخل فيه للشرع اصلا فالهجة ليست بعقلية بهذا المعنى اذا الحكم بالصحة على ان
موقوف على العلم بكونها موقوفة به من الله تعان وان ارادها عقلية ان العقل يحكم بذاك وان كان للشرع ايضا مدخل فيه فلا نسلم ان الحكم بالصحة عقلية
ليس بشرعي اصلا بل هو عقلي بحيث فليس يتبعه لاننا نريد الشق الاول والمتوقف على الشرع انما هو تصور الطرفين لا الحكم بالصحة ومراد القائل بكونه عقليا
ان الحكم بها بعد تصور الطرفين عقلي يعنى بعد تصور الطرفين ولو كان من جهة الشرع لا يحتاج العقل في الحكم بالصحة الى شئ من آخر فتوقف تصور
الاطراف على الشرع لا يضر بعقلية الحكم بالصحة بالمعنى المذكور فتمبر ١٢ محمد عبيد الكنداري غفر له

والصحة في العبادات عقليا
بمعنى قوله لا توقف آه اعلم ان الشرع وما قيل انه اراد بكونها عقلية انه لا يدخل فيه للشرع اصلا فالهجة ليست بعقلية بهذا المعنى اذا الحكم بالصحة على ان
موقوف على العلم بكونها موقوفة به من الله تعان وان ارادها عقلية ان العقل يحكم بذاك وان كان للشرع ايضا مدخل فيه فلا نسلم ان الحكم بالصحة عقلية
ليس بشرعي اصلا بل هو عقلي بحيث فليس يتبعه لاننا نريد الشق الاول والمتوقف على الشرع انما هو تصور الطرفين لا الحكم بالصحة ومراد القائل بكونه عقليا
ان الحكم بها بعد تصور الطرفين عقلي يعنى بعد تصور الطرفين ولو كان من جهة الشرع لا يحتاج العقل في الحكم بالصحة الى شئ من آخر فتوقف تصور
الاطراف على الشرع لا يضر بعقلية الحكم بالصحة بالمعنى المذكور فتمبر ١٢ محمد عبيد الكنداري غفر له

الاستاقلتنا مراد من كون العزيمة اولى باسقاط سبب الرخصة في التحفظ باذات متخفا في حق المسح ولكن اذا رآه ثم اخذ العربية بزج الحنف كان اجورا فانهم ١٢
تصور الطرفين لا يتوقف في الحكم على بيان الشارع وان كان تصور الطرفين متوقفا على بيانهم ١٢ قوله موافقة المراقب في المنية اعلان ملك المواقفة اتم من ان يكون يقينيا
او ظاهريا لا ارادتها بتابع الظن بالظن فسادا وظن من ثم جعل القضاء حين فساده وذلك لان الصحة والموافقة اتم والمسقط للقضاء هو الاثبات بالماور به على وجه يحل لواقع زفلا يراد ان الماسور به هو الصلوة
بظن الطهارة التي لم يفسد اذ ظنه ولا يجب فيها القضاء وانما يجب فيها نظر فسادا فيجب في سبب ماور به على وجه يحل لواقع زفلا يراد ان الماسور به هو الصلوة
فان الصلوة بظن الطهارة التي لم يفسد اذ ظنه وان كان امورا به يمكن الموافقة لغير الشارع في ظن المؤدى على تحققه وذلك لا ينافي وجوب القضاء بظهور افساد اذ ظنه لمدار الصحة على موافقة الامر
بحسب الظن وهدار القضاء ظهور عدم موافقة الشارع في الواقع وحيد لا احتياج كما قيل الى القول بان وجوب القضاء ان كان امورا به فلا يخار وان كان بالامر الاول فيقال هناك ان
والملكف قد في باحد ما دون الآخر المراد بموافقة امر الشارع هو الاول انتهى وبما ان ههنا امران احدهما اقتضاء الطبيعة الخاصة وثانيهما اقتضاء الطبيعة المطلقة فنقول ان كل من لم يفسد
مثلا يقضى الصوم الخاص والصوم المطلق والملكف بالاداء قد في باحد ما دون الآخر وهو الاول دون الآخر وهو الثاني اذا اقتضاء الطبيعة بكونه وان يكون من حيث العموم بحيث لا يخرج عن العزيمة

الطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل

الطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل

٥١

والمدرك الآخر هو ان التلقظ لا يقصد به معرفة الموضوع بل معرفة الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل

ط ان السلف والبرز لا يستحيل في غير تعالى كما لا يخفى ١٣ عبيد

المقالة الثانية في الاحكام

اجتماع التقيضين واقع وانما قيل بامتناعه ليدرك آخره

لتم فتدبر ولبعض الفضلاء اجابات على هذا المسلك اشرفنا الى

اندفاعها اجمالا والآن نقف على تفصيلا ما فقال اول ان تصور

وجود المحال غير لازم اقول ذلك مكابرة اذ لا معنى للطلب الا

استدعاء حصوله وتانا ان التصور بوجه ما كات اقول

علم الشيء بالوجه هو علم الوجود حقيقة اذ لا علم الا بالذات

فكان المطلوب هو الوجود وقد فرض انه غير كيف لا والمحال

انما هو ذوالوجه لا الوجود وثالث ان تصور العقل اهية

المحال متصفة بالوجود سواء اتصفت في الواقع ام ليس بمحال

اقول لا كلام مع الغفلة عن الاستحالة بل المقصود ان المحال

من حيث انه معلوم الاستحالة لا يتصور وجوده ايقاعا

في الخارج فان اكلام في الطلب الحقيقي وراعيان في الامر

بالصلوة تم تصورهما متصفة بالوجود في الواقع اذ لم يوجد

له قول اجتماع التقيضين واقع فان الاخبار حقيقة غير صحيح فان كان التلقظ بعينه الامر

صحيحا لا نقول استحالة هذا التلقظ هذا المبدأ ١٢ قوله اجتماع التقيضين البرهان في المنية فيردع مالي التوازن الحق انما هو بالضرورة استحالة

كذلك بالجمع بين التقيضين ووجه الوجود غير ما ذكر في المتن ولس حاصل كلام صاحب التوازن في التكليف بالمحال طلبها المحال صورة و

طلبها لا امر حقيقة لمصلحة وهذا الطلب كما يحق حكمة محققة العقل عن ارادة معنى فلا يلزم سلفه ولا البرهان ١٣ قوله لزم تناقض هذا التلقظ

عه وفيه انه لو كان الطلب للتبلاء لا للتبليغ فلا يتم ما ذكره اذ كيف مجرد التصور بوجه ما من غير تصور حصوله

في الخارج وتجزؤ وجوده في الزمن ايضا ما حصل ان لا اشتراط في تصور المستحالات والمعدلات لتراخي التصديق بوقوع المحال زينا اذ جاز لا يلزم من مجرد التصور التصدق بالوقوع

والحق انه لا كلام في تصور وجود المحال سواء كان في الواقع ام لا لان الكلام في الاستحالة على تصور وجوده مع تجزؤ وجوده وهو محال ١٤ قوله لم يوجد بعد اى عين التكليف لان وجوده با

انما يوجد التكليف بما يقوله الوجود لا الوجود على ان يكون الوجود مشورا اليها وذلك ظاهر فكذلك في صورة التكليف بالمحال ١٥ قوله والمحال انما هو ذوالوجه لا الوجود

والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل

الطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل

والمطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل

الطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل

الطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل
والطلب في العلم لا يقتضي تصور الموضوع بل يقتضي تصور الموضوع في العقل

من ماله صور في العقل وهو موجود في النفس
من ماله صور في العقل وهو موجود في النفس
من ماله صور في العقل وهو موجود في النفس
من ماله صور في العقل وهو موجود في النفس

ليس له صورة في العقل
هو معدوم بذاته
وخارجاً فلا يحكم
عليه شيئاً با
متناع اوسلباً
بالوجود لان
الحكم على الشيء
فرع تصور ذلك
الشيء وقدرت
ان المحال ليس
صورة في العقل
فمتنع العقل
بالحكم على نفس
حقيقة المحال
بالحكم على صلات
او كذا وسلباً
كذلك وليس
طريق الحكم عليه
الا ان يحكم على
امر كفي ونقض
العقل ذاته لا
مر الكلي مسموما
وسرته لذاتك
المحال فيسرى
الحكم منه اليه
وكل محكوم عليه
بالتحقق في
الشيئية لتصوره
وكل تصور
ثابت فلا يصح
الحكم عليه من
حيث هو بال
متناع لان
متناع منافع
لوجوده لعم
اذا لو حظت
التصور متبار
جميع موارد
تحققه او
بعضها يصح
بالمتناع مشلا
فالمتناع ثابت
للشيئية وذلك
صادق بانفسه
الموارد وج
لا انشكال با
التضاي التي
محو لا تمانافية
لوجود موضوعها
نحو تحريك البارقي
ممتنع انتهى
عبارة الممن
والشع ١٢
وغيره

المقالة الثانية في الاحكام

باب اجواز التكليف بالمتمتع مطلقاً

بعد اقول تصورها على ما سبق لان ما هيته لا ينافي ثبوتها
وخامساً ان قولنا وجود النقيضين محال يستلزم تصورها محال
مثبتاً اقول حكمه على الطبيعة باعتبار الفرد كما حققناه
في السلم على انه فرق بين تصوره ايقاعاً وبين تصوره مطلقاً
فتدبر قالوا ولا يلزم ليقع وقد وقع لان العاصم مأمور
قد علم تعالى انه لا يقع وخلاف علمه تعالى ممتنع وكذلك من علم
الله نعم بموته ومن لم ينس عنه قبل تمكنه والجواب انه لا يمتنع تصورها
الواقع منه بل يفيد ان الواقع عدمه الواقع فان العلم تابع للمعلوم
وليس سبباً له وما قيل انه يلزم من جواز الفعل جواز الجهل فمستوع
فان العلم جازع عن الواقع المحقق وايضا يستدعي ان يكون كل تكليف
تكليفاً بالمحال لوجوب تعلق العلم باحلا لنقيضين وخلاف العلم
محال فهو اما واجب او ممتنع ولا شيء منهما مقدور واعلم ان الاشعري
ذهب الى ان القدرة مع الفعل ان افعال لعباد مخلوقة لله تعالى

قوله في الجواب لان العلم تصورها ايقاعاً على ما سبق لان ما هيته لا ينافي ثبوتها
انقض بالعماسي فلا يتصوره الجواب اذ لم يتصوره صلوته على ما سبق لانه لا يقع من شئ بل الاصل ان يقول تصور حقيقة وتصورها بالواقع
ثم يطبقها ولا ينزلها عن الواقع فان العلم التصوري لا يقع في المحال اذ ليس حقيقة بتبديل ولا توصيف بالواقع فانه لا
يصلح الاتصاف مشائراً الى هذا الفرع في الاستدلال بمفهوم قوله وتصوره وقوع المحال من حيث هو محال ابل اى وتصوره وقوع المحال بان يكون

قوله في الجواب لان العلم تصورها ايقاعاً على ما سبق لان ما هيته لا ينافي ثبوتها
انقض بالعماسي فلا يتصوره الجواب اذ لم يتصوره صلوته على ما سبق لانه لا يقع من شئ بل الاصل ان يقول تصور حقيقة وتصورها بالواقع
ثم يطبقها ولا ينزلها عن الواقع فان العلم التصوري لا يقع في المحال اذ ليس حقيقة بتبديل ولا توصيف بالواقع فانه لا
يصلح الاتصاف مشائراً الى هذا الفرع في الاستدلال بمفهوم قوله وتصوره وقوع المحال من حيث هو محال ابل اى وتصوره وقوع المحال بان يكون

قوله في الجواب لان العلم تصورها ايقاعاً على ما سبق لان ما هيته لا ينافي ثبوتها
انقض بالعماسي فلا يتصوره الجواب اذ لم يتصوره صلوته على ما سبق لانه لا يقع من شئ بل الاصل ان يقول تصور حقيقة وتصورها بالواقع
ثم يطبقها ولا ينزلها عن الواقع فان العلم التصوري لا يقع في المحال اذ ليس حقيقة بتبديل ولا توصيف بالواقع فانه لا
يصلح الاتصاف مشائراً الى هذا الفرع في الاستدلال بمفهوم قوله وتصوره وقوع المحال من حيث هو محال ابل اى وتصوره وقوع المحال بان يكون

قوله في الجواب لان العلم تصورها ايقاعاً على ما سبق لان ما هيته لا ينافي ثبوتها
انقض بالعماسي فلا يتصوره الجواب اذ لم يتصوره صلوته على ما سبق لانه لا يقع من شئ بل الاصل ان يقول تصور حقيقة وتصورها بالواقع
ثم يطبقها ولا ينزلها عن الواقع فان العلم التصوري لا يقع في المحال اذ ليس حقيقة بتبديل ولا توصيف بالواقع فانه لا
يصلح الاتصاف مشائراً الى هذا الفرع في الاستدلال بمفهوم قوله وتصوره وقوع المحال من حيث هو محال ابل اى وتصوره وقوع المحال بان يكون

قوله في الجواب لان العلم تصورها ايقاعاً على ما سبق لان ما هيته لا ينافي ثبوتها
انقض بالعماسي فلا يتصوره الجواب اذ لم يتصوره صلوته على ما سبق لانه لا يقع من شئ بل الاصل ان يقول تصور حقيقة وتصورها بالواقع
ثم يطبقها ولا ينزلها عن الواقع فان العلم التصوري لا يقع في المحال اذ ليس حقيقة بتبديل ولا توصيف بالواقع فانه لا
يصلح الاتصاف مشائراً الى هذا الفرع في الاستدلال بمفهوم قوله وتصوره وقوع المحال من حيث هو محال ابل اى وتصوره وقوع المحال بان يكون

قوله في الجواب لان العلم تصورها ايقاعاً على ما سبق لان ما هيته لا ينافي ثبوتها
انقض بالعماسي فلا يتصوره الجواب اذ لم يتصوره صلوته على ما سبق لانه لا يقع من شئ بل الاصل ان يقول تصور حقيقة وتصورها بالواقع
ثم يطبقها ولا ينزلها عن الواقع فان العلم التصوري لا يقع في المحال اذ ليس حقيقة بتبديل ولا توصيف بالواقع فانه لا
يصلح الاتصاف مشائراً الى هذا الفرع في الاستدلال بمفهوم قوله وتصوره وقوع المحال من حيث هو محال ابل اى وتصوره وقوع المحال بان يكون

قوله في الجواب لان العلم تصورها ايقاعاً على ما سبق لان ما هيته لا ينافي ثبوتها
انقض بالعماسي فلا يتصوره الجواب اذ لم يتصوره صلوته على ما سبق لانه لا يقع من شئ بل الاصل ان يقول تصور حقيقة وتصورها بالواقع
ثم يطبقها ولا ينزلها عن الواقع فان العلم التصوري لا يقع في المحال اذ ليس حقيقة بتبديل ولا توصيف بالواقع فانه لا
يصلح الاتصاف مشائراً الى هذا الفرع في الاستدلال بمفهوم قوله وتصوره وقوع المحال من حيث هو محال ابل اى وتصوره وقوع المحال بان يكون

٥٣ قوله وفيه كلام عظيم في الكلام بطول الكلام بذكره لكن ينبغي ان يذكر بان الاشهر في الغرض من القول بالتكليف غير التقدير فان اكتسب عنده ايضا من الله تعالى والعبد
 قدرة توتيرته فقط لا دلل المنة في شئ من الافعال فمثل وانعت ١٣ قوله وقائما كثر في المنية ان هذا الدليل انما جعل وليلا على حدته لان المشتكى ادعى ان هذا التكليف باجوب
 مستعمل في نفسه لا يتبعه ويجب وان كان يمكنه ان ياتى في شرح الشرح انتهى وفيه من اجمل ما يجرى من الاخبار انما ثبت بها الانتفاع الغيرى دون الاتى اوسن المكلف فلا يتم التقريب ١٣
 قوله وهو بالتصديق قول ثالث الاشاعة في وجه الاستدلال على من يمتنع ان ياتى بان الله تعالى سجد لآدم عليه السلام وادعى ان هذا التكليف باجوب
 بقوله تعالى في المثال الى اجل سوا عليهم انذرتهم ثم خذهم لايؤمنون فقد كلف الله تعالى سجد لآدم عليه السلام وادعى ان هذا التكليف باجوب
 الاول ان الله تعالى كلف الاجل بتصديق نبوته صلى الله عليه وسلم والتقريب انما في ذلك كلف الاجل والتصديق باجوب ما يجرى من الاخبار انما ثبت بها الانتفاع الغيرى دون الاتى اوسن المكلف فلا يتم التقريب ١٣
 وان شئت زيادة التفصيل فارجح اليه ١٣ قوله ومنه ان لا يصدق قوله في المنية قد يوجب بان اجمل انما كلف بالايان قبل مجئ النبي صلى الله عليه وسلم وادعى ان هذا التكليف باجوب
 ان يكون نزول الاخبار بان لا يؤمن ناسخا في حق التكليف الاول اقول ولا ينبغي ضعفه انتهى ١٣ قوله وهو انما يكون بانفسه التصديق قال في المنية اي تصديق في الله لا يصدق به يتلزم

صه بل يجب عنده ذلك القدرة بمعنى سلامة الاسباب والآلات ع ١٣

المقالة الثانية في الاحكام بيان عدم جواز التكليف بالمتن مطلقا

فالزموا عليه بتكليف المحال بل لتزوموا والحوا نه ليس بلازم
 اما من الاول فلان القدرة انما يجب في زمان الاتباع حق
 يتحقق الامتثال لان زمان التكليف واما من الثاني فلان التكليف
 عنده لا يتعلق الا بالكسب لا بالايجاد وفيه كلام في الكلام وثانيا
 كلف اجمل بالايان وهو بالتصديق بما جاء به النبي عليه الصلوة
 والسلام ومنه انه لا يصدق فقد كلفه بان يصدق في ان لا
 يصدق وهو انما يكون بانتقاء التصديق اذ لو كان يعلم والجواب
 ان لا تكليف الا بالتصديق في احكام الشرع وعدم التصديق اخبار
 منه تعالى ليه عليه السلام ولا يخرج الممكن عن الامكان يعلم
 او خبر وما قيل لوعلم يسقط منه التكليف متنوع فان الانسان لم يلد
 سدى قبل في الجواب انه مكلف بالتصديق بجميع اجمال والتصديق
 بعد التصديق انما يستلزم عدم التصديق اذا كان تفصيلا او
 له قوله في نواظير التكليف المحال ان على الاول فلان القدرة اذا كان مع الفعل فلا يكون القدرة حال التكليف الذي هو قبل الفعل فلا يكون
 بين التكليف مقدورا ويكون تيمنا من غير التكليف بالحال والاطمئنان فلان الافعال الباردة كانت مخلوقة لله تعالى فلا تكون مقدورة
 للعبد تكون مستلزما ١٣ قوله بل لتزوموا انما هو صريح في اخباره ليعبر الاشهر في جوارها التكليف بالمتنوع لانه قال في الامانة في شريتنا
 بها من الاشهر في حد قوله ليل جواره وقال اسكي قد صرح الشيخ في كتابه الايمان بان التكليف العاجز الذي لا يقدر على شئ اصله التكليف المحال
 الذي لا يقدر عليه المكلف جميع ما يجرى من الاخبار انما ثبت بها الانتفاع الغيرى دون الاتى اوسن المكلف فلا يتم التقريب ١٣
 قوله لان التكليف وجب متحقق في زمان الاتباع فلا يوجب التكليف في زمان التكليف لزم تكليف غير القادر ١٣

ان لا يكون الناقص انتهى وفيه ان شئت لم يصدق بانفسه القدرة بل بما يقوله بانفسه التكليف لا يشاءه القدرة بل بما يقوله بانفسه التكليف
 قوله ولان في الجواب في ثمة المواقف غيره انما يكلفه الا بالتصديق وان يمكن في نفسه تصديق وقوله انما علمه تعالى انما لا يصدق قوله واخذه
 من يؤمن من ترك الامن قد آمن لان لا يخرج من ذلك ولا يخرج الممكن من الامكان ليعرف ان اجمل وانما كلف بالايان قبل مجئ النبي صلى الله عليه وسلم وادعى ان هذا التكليف باجوب
 ليس ما علموا جميعه بل لانه اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بما علموا ليس من اجمل وانما كلف بالايان قبل مجئ النبي صلى الله عليه وسلم وادعى ان هذا التكليف باجوب
 تفصيلا في التصديق الاجمالي ليزم العلم بهذا التصديق على وجه الامتياز والامتنان وفي التصديق التفصيلي لا بد من علم على وجه الامتنان والامتنان فلا يلزم طلب المحال ١٣

٣ وان افعال العباد آه ع

ان لا يكون الناقص انتهى وفيه ان شئت لم يصدق بانفسه القدرة بل بما يقوله بانفسه التكليف لا يشاءه القدرة بل بما يقوله بانفسه التكليف
 قوله ولان في الجواب في ثمة المواقف غيره انما يكلفه الا بالتصديق وان يمكن في نفسه تصديق وقوله انما علمه تعالى انما لا يصدق قوله واخذه
 من يؤمن من ترك الامن قد آمن لان لا يخرج من ذلك ولا يخرج الممكن من الامكان ليعرف ان اجمل وانما كلف بالايان قبل مجئ النبي صلى الله عليه وسلم وادعى ان هذا التكليف باجوب
 ليس ما علموا جميعه بل لانه اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بما علموا ليس من اجمل وانما كلف بالايان قبل مجئ النبي صلى الله عليه وسلم وادعى ان هذا التكليف باجوب
 تفصيلا في التصديق الاجمالي ليزم العلم بهذا التصديق على وجه الامتياز والامتنان وفي التصديق التفصيلي لا بد من علم على وجه الامتنان والامتنان فلا يلزم طلب المحال ١٣

ان لا يكون الناقص انتهى وفيه ان شئت لم يصدق بانفسه القدرة بل بما يقوله بانفسه التكليف لا يشاءه القدرة بل بما يقوله بانفسه التكليف
 قوله ولان في الجواب في ثمة المواقف غيره انما يكلفه الا بالتصديق وان يمكن في نفسه تصديق وقوله انما علمه تعالى انما لا يصدق قوله واخذه
 من يؤمن من ترك الامن قد آمن لان لا يخرج من ذلك ولا يخرج الممكن من الامكان ليعرف ان اجمل وانما كلف بالايان قبل مجئ النبي صلى الله عليه وسلم وادعى ان هذا التكليف باجوب
 ليس ما علموا جميعه بل لانه اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بما علموا ليس من اجمل وانما كلف بالايان قبل مجئ النبي صلى الله عليه وسلم وادعى ان هذا التكليف باجوب
 تفصيلا في التصديق الاجمالي ليزم العلم بهذا التصديق على وجه الامتياز والامتنان وفي التصديق التفصيلي لا بد من علم على وجه الامتنان والامتنان فلا يلزم طلب المحال ١٣

المسقط كالمسقط
معه الكسرى واذا
افترق بعنوان الاضطرار
فهو نظري خلت
بموجب الحدوث
للعالم ليس هو
اذا افترق بعنوان
المتغير وانظر اذ
افترق بعنوان العالم
وتفصيل ذلك
في كتب المنطق
الاشرفيه
ط انا التعرض
الى دبر السلك
والى الامور التي
والاولاد
بالسبب
عنه من العقود
والنسخ كالسبب
والشراء والهدية
والاقالة وغيرها
الاشرفيه
الاشرفيه
لا يتناول
على المعاني
والنفسانية
الركوة فانها
لا يتناول
والنفسانية
لا يتناول
على المعاني
مثلا وانما قال
ذلك لان
الخطاب بال
حكام التي
لا تتناول
كالامان
الله وصفاته
والرسالة
والاخلاق
ثابت في حق
الكافرين
قبل التكليف
بالايان
عن الجنون
والصبي الغير
العامل قلنا
المراد من الخط
والتعريف
للاهلية
الكاملة
فانهم لا
يتفصل مع

ان تصان وغيره وان التصديق بالكفر لا يحصل بالبداهة مع عدم تصديق اليقين في الاستحالة في تحقق وجود اشياء اجمالية كذا لا يمتنع فيها
في كون وجود التصديق اجمالا مع عدم تفصيلها فانها بالبداهة ان يكون الوجود الاجمالي شيئا كذا ولا يستحيل في هذا نظر ان ما قيل في تقرير
كلام الماتق حوان التصديق الاجمالي غير ممكن والافلا تخلفوا ان يكون صادقا وكذا في اثنائه باطن ضرورة ان التكليف انما يكون بالتصديق المطابق للواقع والاول يستلزم ان
يكون امورا بالتصديق المستلزم في هذا التصديق تكون لزوما للمحال وطوبى للمحال حال فبذلك التكليف بالمحال ليس بشي كذا قال الفاضل في ابادى ١٢ قوله وقيل
للمرتبة ايضا قال في المنهية قيل الخلفات منى على ان ويا من الكا واخذوا من لافيه للشعش دون خطاب اشرف عند الشافعية ولا فقه للمعنى والخطاب في الاحكام التي تحمل التعريف
عندنا في حقيقة واورده عليه بان الخطاب لا يقتضى اما عين التكليف ومساوق لمن لا يسلم التكليف كمن يسلم الخطاب فالسبب والمبني عليه في حكم واحد على ان الخطاب يقتضى
مع رفع الموازنة عن عقول واجيب بان الكفر في سائر الفروع لا لا كراهة في حقها ان الكراهة على الكفر في فرع من فروع التكليف مع قيام الحكم والعموم اعني الخطاب التجري كذا لك البكر في فرع من فروع
مع بقائه الخطاب بهما في حق الكافر اقول الا وهو ان يقال انه لا يخلو ان الخطاب منى على ان التكليف بالفرع بل هو مطلق لا يخلو في حقه في حصول الامان كرجوب الصلوة على المسلم
فانه غير مقيد بان يسمع الحدث بل هو مطلق كرجوب عليه في الحدث او مقيد
بمحصل الامان كالنصاب في الركوة
فلا يجب الا بعد وجوده وان كان التكليف
واجبا مطلقا لكن التكليف بالفرع انما
هو بعد حصوله بالشرط والخطاب بالفرع
ليس وجوبه في حال فانه وقتي والاصل
ان معنى الخلفات من المنهية والشافعية
ان التكليف بالفرع هو مقيد بحصول
الايان كما ان وجوب الصلوة على
المسلم غير مقيد بوقت الحدث بل مطلق
ولذلك لم يشر الشافعي وتابعوه الى كراهة
مكلف بالفرع وتاقت الخفية في تكليف
بالفرع شروط الايمان وقيد سلكه ان
وجوب الركوة شروط وجوب النصاب و
مقيد به فلا يجب الا بعدة فان التكليف بالفرع
لا يصح الا بعد الايمان فالكافر ليس مكلفا
بالفرع لان افتقار الشرط يستلزم انتفاء
الشرط فان التكليف بالايمان وان كان
واجبا مطلقا لكن التكليف بالفرع انما
هو بعد حصوله بالايمان فما لم يحصل شرط
الخطاب اعني الايمان ليس شرطا لوجوب
كل واحد من الفروع كالصلوة والكسب
وغيرهما بل شرط لوجوده كما ان الوضوء
شرط لوجود الصلوة لا رجوعها كذا قال
الفاضل في ابادى ١٢ قوله واما
استنبطوا وقال في المنهية اخذوا من
قول محمد بن نضر صوم شهر فانه لا يصح
بالشهر بل صوم الصوم حال الرقة
فصل ان الكفر يزيل وجوب اداء العبادات
ولو قيل الرقة يزيل التقرب والتزام
القرينة في تبييض الرقة لانه لا التزام
لم يلزم ذلك اعني عدم الموازنة من حيث
الوجوب ثم قال شيخ سراج الدين قد
عزفت بسأل من اصحابنا تدل على
ان غيرهم ذلك في كافر دخل مكة ثم اسلم
واحرم لا يلزم عدمه لانه يجب عليه ان يظلم
بما ولو كان لا يرد على مسلم لا يلزم عدمه
الفقر عند لانها ليست واجبة عليه لو
حلقت الكافر ثم اسلم وحلت فيه لا يجب
عليه الكفارة والكناية المطلقة في الرقة

المقالة الثانية في الاحكام

التصديق بالجميع اجمالا حال منه لانه يتحقق التصديق منه فوض
انه لا تصديق منه قد برمسالة الكافر مكلف بالفرع عند
على طريق السلب الكفر وقد عرفت في المنطق بان الايجاب الجزئي يتناقض السلب الكلي ١٢ عبيد

المشافعية خلافا للخنفية وقيل للمعتزلة وقيل بالنهاي فقط واما
وشافعية المعتزلة ١٢ عبيد

في العقوبات والمعاملات فانفاق لعقد الذممة وفي التعرير ذلك
كالمورد والفقهاء وغيره ١٢

مذهب مشايخ سمرقند ومن علماء همدان متفقون على التكليف بها
١٢ عبيد

وانما اختلفوا في انه في حق الاداء والاعتقاد والاعتقاد فقط
شرعا في عمل الزمان ١٢ عبيد

والعراقيون اخذوا بالاول كالشافعية فيعاقبون على تركهما
١٢ عبيد

والبخاريون بالغاني فعليه فقط وليس عفو عنه عن ابي حنيفة
١٢ عبيد

واصحابه وانما استنبطوها للبناء في اولها وصححت منه لموافقته
١٢ عبيد

الامر واللازم باطل تفاقا قلنا منقوض بالجنب والحل لهما بالشرط
لان الكفر كالحشر لا يصح اداء العبادات معهما ١٢ عبيد

كالمحدث وتانيا لا يمكن الامتثال في الكفر لا يمكن وبعدة
ان لا يصح تكليف الكافر بالفرع ١٢ عبيد

لا طلب قلنا يمكن حين الكفر وان لم يكن بشرط الكفر والضرورة
مع ان الواجب لا يرد من الاداء والقضاء واذ لم يوجد كل واحد منهما علم انه غير مكلف بسا ١٢ عبيد

له قوله فوض انه لا تصديق منه فدر وما كان فقال ان يقول لانها من الجز الصادق لا يمكن لادان منقضا فان التصديق الاجمالي يمكن
بالذات وان تصان غير اجاب عن في المنهية بقوله وتوضيحه وان الاجمال اما ان يكون منطبقا على التفصيل لم كان لم يكن ليس اجمالا وان كان يتبين
التصديق بعدم التصديق اجمالا ولعله كذلك يستلزم عدمه اذ لو كان يعلم وتوضيحه انه لا يخلو قال فانه وقتي انتهى والتحقق ان الاجمال والتفصيل
في التصديق لا يكون الا باعتبار المتعلق فلا يلزم الاطلاق في بين التصديقين فجزان يكون التصديق الاجمالي كذا وكذا مستطاب ولا يكون التصديق
التفصيلي كمن مكلف به لان في التصديق الاجمالي غفلة عن التفصيل فلا يلزم من التكليف التصديق الاجمالي التكليف بالمحال بالذات

يقع جيبه انقطاع الرمي اشارة لعدم وجوبه بالنسب عليها بخلاف المسلم سقارة لا يقطع جيبه منقذ الانقطاع بالغتسل ببعض وقت الصلوة اقول وفيه في حق قال حسن الشارحين اذ اوجلا اشكل
في الاول فان الدم انما يلزم في حاله بغيره بسبب السلام وهذه الظرفية والثالث بغيره حدث الخلف فان الايقاع اوجب من كان في حال الكفر فاذا اذ في الاسلام تصدق قط ذلك الوجوب
والحدث فانما ليس اذ كان الايقاع واجبا في ذمته واذا لم يش الوجوب لم يخلو حدث فلا يثبت الكفارة والاشائي والرابع فوضع كذا يعني في المسائل ١٢ قوله قلنا منقوض بالجنب لان المليل جاري بين
يقال لو كانت الصلوة واجبة على الجنب ليعلم او اذ في حاله انما يسمع ان لا يسمع اذ اداء الصلوة ليس لواجب عليه ١٢ قوله كالمحدث فان شرط صحة الصلوة من الطهارة مع كونها واجبة
حال حدث فجزان يكون الصلوة واجبة على الكافر ويكون صحتها اذ لم يوفقه على فعله الشرط اعني الايمان فظن ان الوجوب لا يستلزم صحة الاداء بدون تحقق الشرط فانها كذا في الحديث سواء سيان
في الوجوب عليها وعدم صحة الاداء منها بدون الشرط ١٢ عبيد

التعليق المنعوت على مسلم البتوت لمولانا محمد بركت العدا للكنوى الفرقي محلي

عنه اقول شره في الاختلاف لا نظير في الدنيا حيث لا يصح اداء الفروع في حاله ككفر بالاتفاق ولا يوجب قضاءها بعد الايمان بالاجماع ايضا
بل ثمة الخوف نظير في الآخرة فعند الشافعية والقرائون من اصحابنا يقاب الكفار بقصد كتب الايمان وبتحرك الاعتقاد بالفروع عانت وبتحرك لعل
بها فليس منصوصات ثلثه و البخاريون من الخيفية ذهبوا الى انهم معايقون بالاولين دون اقل ذلك وقد را على صاحب التحريم واما المشهور في كتب الخيفية
ان مذهب جفارين وهم لا يعاقبون الا بالاول فقط وهو الايمان فلهم عندهم على المشهور تعجبك واحد فتمبر ١٢ المفضل محمد عبيد بهم القدر رى الاولي
المشبهه اليه يجمع غفره البارى = ١٢ ١٢ ١٢ هـ في وقت الصلوة كالتان كويته

المقالة الثانية في الاحكام
التصديق بالجميع اجمالا حال منه لانه يتحقق التصديق منه فوض
انه لا تصديق منه قد برمسالة الكافر مكلف بالفرع عند
على طريق السلب الكفر وقد عرفت في المنطق بان الايجاب الجزئي يتناقض السلب الكلي ١٢ عبيد
المشافعية خلافا للخنفية وقيل للمعتزلة وقيل بالنهاي فقط واما
وشافعية المعتزلة ١٢ عبيد
في العقوبات والمعاملات فانفاق لعقد الذممة وفي التعرير ذلك
كالمورد والفقهاء وغيره ١٢
مذهب مشايخ سمرقند ومن علماء همدان متفقون على التكليف بها
١٢ عبيد
وانما اختلفوا في انه في حق الاداء والاعتقاد والاعتقاد فقط
شرعا في عمل الزمان ١٢ عبيد
والعراقيون اخذوا بالاول كالشافعية فيعاقبون على تركهما
١٢ عبيد
والبخاريون بالغاني فعليه فقط وليس عفو عنه عن ابي حنيفة
١٢ عبيد
واصحابه وانما استنبطوها للبناء في اولها وصححت منه لموافقته
١٢ عبيد
الامر واللازم باطل تفاقا قلنا منقوض بالجنب والحل لهما بالشرط
لان الكفر كالحشر لا يصح اداء العبادات معهما ١٢ عبيد
كالمحدث وتانيا لا يمكن الامتثال في الكفر لا يمكن وبعدة
ان لا يصح تكليف الكافر بالفرع ١٢ عبيد
لا طلب قلنا يمكن حين الكفر وان لم يكن بشرط الكفر والضرورة
مع ان الواجب لا يرد من الاداء والقضاء واذ لم يوجد كل واحد منهما علم انه غير مكلف بسا ١٢ عبيد

منه قال ابن القفل
ان حكمه الاصل
منه قال ابن القفل
ان حكمه الاصل

لا يكون كقولنا لا يحل
لغيره ان لا يكون
الاول في الايمان
والثاني في الايمان
والثالث في الايمان

منه قال ابن القفل
ان حكمه الاصل
منه قال ابن القفل
ان حكمه الاصل

٥٥

لا يكون كقولنا لا يحل لغيره ان لا يكون الاول في الايمان والثاني في الايمان والثالث في الايمان...
لا يكون كقولنا لا يحل لغيره ان لا يكون الاول في الايمان والثاني في الايمان والثالث في الايمان...

المقالة الثانية في الوكام بيان ان لا تكليف الا بالفعل

الشرطية لا ينافي الامكان الذاتي وينتقض بالاسان وثالثا
لوجبه القضاء ولا يجب اتفاقنا الملازمة ممنوعة فان
الاسلام يجب ما قبله فهو كانه قضاء عن اجل وانما امر جدي
وللمشتت الوايات لم تكن من المصلين ولم تكن تطعم المسكين
اي الزكوة يا ايها الناس محمد وارثكم والله على الناس حج البيت
التي غير ذلك والتا ويل في اكل بعيد مسالمة كحلف الالف
خلاف للكثير من المعتزلة وهو في النهي كلف النفس لا نزاع في
عدم الفعل بعدم المشيئة فان علت العدم علت الوجود بل في
عدم الفعل للمشيئة وهو الذي يتحقق به الامتثال في النهي و
يتربط عليه الثواب فحين نقول لا يتحقق به المشيئة بالذات
لانها تقتضي المشيئة والعدم من حيث هو ولا يتحقق فلا سبيل
اليه الا بتعلقها بما هو وسيلة اليه وهو الكف عنه والعزم على تركه
وهو معنى مقدرة العدم وان اثرها الاستمرار والا فالعدم
الحق قولنا ياتي انما يقال ان كان ضروري العدم بشرط الكف فمكن العدم في نفسه واما ان كان من جهة وفرضه كان اوجوا ايضا
ان لا يكون كقولنا لا يحل لغيره ان لا يكون الاول في الايمان والثاني في الايمان والثالث في الايمان...

الدليل المذكور
فيه ان يقال
الاسان ليس
بواجب على
الكافر الا
لا يمكن الاقمتان
به وانما في العلم
فالمقدم مثله
بيان الملازمة
وبطوران ان
ان الاقمتان
لا يمكن جعل
الكل من
الكل من
هو كافر من
بدوا الامر
لا يبعد لا
تتفاوت طلب
الشيء حين
حصوله ولا
حالة الكف
والايام
اجتماع وجود
الشيء وعدمه
الاسان
والكف لا ياتي
ان الاقمتان
بالايان
شأن حال
الكفر بان
يحصل بده
ورق لم يكن
نفس وجود
الكفر والحل
حاصل قول
المستدل
والضرورة
الشبهة انه
حار في تكليف
وكما في الايمان
كما لا يخفى
فتأمل ١٣
محمد عبده

ان العقوبة مرتبة على ترك الكف بالذات وانما ترتب على الفعل للمدة وسببه اني تركه قال حسن الشارحين ان المطلوب هو الكف ولا يلزم منه ان لا يكون المكفوف عن مجال طلب الكف عن
فعل بل على كونه شيئا ينافي ترك الكف في الامم لا يشترط ما هو متحقق ايضا وبالمثل كون المطلوب واحدا بل على ان لا يرتب على وجود المكفوف عنه عقوبة ولكن ان يقال العقاب
بالذات اما هو على ما هو متحقق بالذات وليس الالف المشيئة عند الكف فانه ما يطلب لاجل كونه وسيلة له عهده وانما يرتب الالف على ترك الكف لكونه وسيلة له والالف في الذات فانهم
١٣ كلفه ذلك المطلوب في حق المكلف المانع عن توجها الخطاب هو عدم المرام الذي هو المشيئة بالذات في حقه لكن لما كان الكف وسيلة الى تقاء به امر المكلف ومن حيث
انفعه ان كان المطلوب بالذات في النهي هو الكف لانه امر متعلق على فعله لافي فعل المرام وليس في النهي المطلوب واحد وقد قلنا ان الكف وذلك لان المشيئة كانت بالذات
في المرام وهو العاقب في الآخرة بالذات في الدنيا بالذات عهده وانما يطلب الكف لانه وسيلة الى تقاء به امر المكلف وذلك لان المشيئة كانت بالذات
استمرار الوسيلة يستوجب استمرارها في وسيلة لا معنى لعدم ١٣

التعليق المنعوت في مسلم الثبوت

يعني ان المشيئة كانت
على لوجود الفعل في حين
انقضاءه ينتهي الفعل
ضرورة انقضاء الفعل بانقضاء
العلية ١٣ محمد عبده

المقالة الثانية في الاحكام

الكفا بالاثبات ونفي الامتثال فانه باختيار الفعل بعد العلم بالتكليف ومع ذلك قد تعجمت منهم صاحب المنهاج والله

في المنية وهذا معنى قول الامام الحاجب وان اساد من تجر التكليف به باي الوجود وهو حال غلار ياتي في شرح الشرح وتبعه من الهمام ان هذا المصلحة فان الحال الوجودي لا يوجد سابق لا يوجد معالج هذا الوجود وعبارة شرح الشرح كذا ذكره في اتماع بقية تجر التكليف حال حدوث الفعل من انه التكليف

في المنية وهذا معنى قول الامام الحاجب وان اساد من تجر التكليف به باي الوجود وهو حال غلار ياتي في شرح الشرح وتبعه من الهمام ان هذا المصلحة فان الحال الوجودي لا يوجد سابق لا يوجد معالج هذا الوجود وعبارة شرح الشرح كذا ذكره في اتماع بقية تجر التكليف حال حدوث الفعل من انه التكليف

ان احسنه ان يكون التكليف بالاحكام الشرعية لا يكون التكليف بالاحكام الشرعية بل يكون التكليف بالاحكام الشرعية بل يكون التكليف بالاحكام الشرعية بل يكون التكليف بالاحكام الشرعية

الاحكام الشرعية لا يكون التكليف بالاحكام الشرعية بل يكون التكليف بالاحكام الشرعية بل يكون التكليف بالاحكام الشرعية بل يكون التكليف بالاحكام الشرعية

الطلب مجموع الفعل بالذات في اول جزء من زمان وجود الفعل وان لم يكن مؤلفا من تلك الاجزاء كما يراه الفلاس فيمتثلون في ذلك في زمان وجود الفعل بل ان كان فيه ان الطلب ان كان متعلقا بحدوث المجموع فان حدوث الجزء الاول ليس ان حدثت جميع اجزائه فظهور ان الطلب ان كان متعلقا بحدوث المجموع فان حدوث الجزء الاول ليس ان حدثت جميع اجزائه فظهور ان الطلب

علم الاصول في المنطق والارسطو...
علم الاصول في المنطق والارسطو...
علم الاصول في المنطق والارسطو...

بل لا بد من ان يكون الفعل المتكلم به في الوجود والارادة...
المتكلم به في الوجود والارادة...
المتكلم به في الوجود والارادة...

المقالة الثانية في الاحكام بيان ان القدره شرط التكليف اتفاقا

فانه يجب بالاختيار ان الشيء ما لم يجب له لم يوجد ولو سلم فلا نسلم
ان لا مانع الا ذلك بل لزوم طلب الوجود مسالة القدره
شرط التكليف اتفاقا لكن قبل الفعل عندنا وعند المعتزله ومع
عند الاشعرية لنا اولا انها شرط الفعل اختيارا وهو قبل المشروط
تدبر وتنايها لو كانت مع لزوم عدم كون الكافر مكلفا بالاسمان
قبل لانه غير مقدور له في تلك الحالة واجب شرطا للتكليف
عندنا ان يكون هومتعلقا بالقدره اوضده كذا في المواضع قول
ليس كخلق الجواهر اتفاقا قبل الكافر عندنا كما لا يكون عندهم كالمقيد
لايل عندنا كالمقيد وعندهم كالزمن والتفرقة ضرورية والكاره
مكابرة قابلا اولا انها متعلقة بالمقيد وترتبط الضرب بالمضروب وجوب
المتعلق بدون المتعلق محال قلنا منقوض بقدره البارحة والارادة
لنا ان المتعلق بوجود القدره بدون المقدور محال

ولم يكن القدره التي هي شرط التكليف
قبل الفعل بل هو لازم اتفاقا للمعصية
من ان كان الذي يات على الكفر لانا
فزع التكليف ولا تكليف لانه شرط
وجوده والشوا ولا شرط لان الفعل ولا
فعل بالقرص واذا ذكر الكلام لم يرد
ان لا يلزم من عدم القدره في تلك الحالة
عدم التكليف فلما انتهى ١٢ قوله
في تلك الحالة لم يرد على حاله الكفر فان القدره
مع الفعل وليس هناك فعل ولا معنى
للتكليف من القدره وبلطان التالي
ظاهر فان باجل شرطه في الشرع
غير المكلف من عدم القدره قوله ان
يكون هو متعلقا بالاسمان الايمان وان
كان غير مقدور للكفر لكان منه الذي
هو الكفر تصدق بالشرع التكليف ١٢
له قوله والحكيم مكابرة والحاصل
ان القول بكون شرط التكليف مقدرته
احد الطرفين يستلزم ان يكون الايمان
غير مقدره فيكون شرطه في الشرع
الزمن والتفرقة ظاهرة في حاله كما ان
المتكلم التي ردت على ثبوت شرطه القدره
انما هي على ان يكون المكلف به مقدره
فان قد تعالی لا تكلف منه نفسا او غيرها
شان ذلك فاشعرية في معنى قوله
فاخره حليته تقوله من الحكم الجواهر ١٢
له قوله ولا يلزم عدم العلم ضرورة كون
القدره فربما في معنى قوله التكليف
فيلزم ان يكون الفعل مقدره يستلزم
كون المعقول مقدره وقدم العالم باطل
عندنا لا سلام كانه محال في المنية
اقول هذا لولا ذكره العام الازلي من الجوع
بين المنية وبين ان القدره قد تطلق على
جود القدره التي هي مبدأ الافعال المختلفة
ولا شك ان نسبتها الى المعصية سواء
في قبل الفعل وتطلق ايضا على القدره
المستقره في انفسنا في عبادته ولا
شك انها لا تخلق بالمعصية مثالي
هي بالنسبة الى كل مقدور غير بالبنية
الى المقدور والاخرنا مع الفعل ففعل
اشعرية الاشعرية وادب القدره القدره المستقره
يتعلق بالفعل متعلق بعنده ايضا والثاني القدره
الى المقدور والاخرنا القدره المعنى يكون متعلقه
القدره الفعلية ولا يلزم في انما قبل الفعل فالزاع
الفعل يلزم قدم العالم والاخرنا ان القدره كما عرفت تطلق على حثيين
قالت المعتزله مقدمها على المقدور المعنى الا القدره ان يكون وجود المقدور مساق
بقدرته من يلزم قدم العالم ولا يلزم ان جواب ضعيف ذكره من الفعل في الاصل غير ممكن فلما
تعلق بالقدره القدره التي هي شرط التكليف اتفاقا

ولذلك ان الشيء ما لم يجب له لم يوجد...
ان الشيء ما لم يجب له لم يوجد...
ان الشيء ما لم يجب له لم يوجد...

فانما لا بد من ان يكون الفعل المتكلم به في الوجود...
فانما لا بد من ان يكون الفعل المتكلم به في الوجود...
فانما لا بد من ان يكون الفعل المتكلم به في الوجود...

فانما لا بد من ان يكون الفعل المتكلم به في الوجود...
فانما لا بد من ان يكون الفعل المتكلم به في الوجود...
فانما لا بد من ان يكون الفعل المتكلم به في الوجود...

القدره التي هي شرطها الفعل متقاربه مع كونها في الوجود لا يقدر له الا في ذاته بقوله ولا يتقيد بالفعل المنفعة كما لو كان تارة من ان يكون
في كل الخالات في مفسره ١٢ فله قول فلا يكون مقدوراً قبل نفسه والحاصل انه لو كانت القدرة قبل الفعل فالفعل معروض فيكون القدرة مع عدمه ولو كان في حاله
وجوده ففعل مقدور وهو بلا شك كما ترى اما ان كان في حاله وجوده ففعل مقدور وهو بلا شك كما ترى اما ان كان في حاله وجوده ففعل مقدور وهو بلا شك كما ترى

ط سواد كان التعلق في الازل كما يقوله الفلاسفة او فيما لا يزال كما هو من ذهب اهل الاسلام ١٣ ع

المقالة الثانية في الاحكام

بيان تقسيم القدرة الى ممكنة وميسرة

العالم بل صفة لها صلاحية التعلق وتانيا انهما عرض ولا يبقى
عظمت ١٢ القدرة ١٢ حقيقة ١٢
خاضع بغيره ١٢
في ما ينبغي فلو تقدمت لم يمت فلم يتعلق قلبا لو سلم عدم البقاء
القدرة على الفعل ١٢ لعدم بقاءها ١٢
فان القدرة لا تبقى ما لم تكن
فالشرط الطبيعة الكلية التي تبقى بتوارد الامثال وثالثا لا يمكن
القدرة على الفعل ١٢
الفعل قبله فلا يكون مقدورا وهو كما ترى **فشرع**
وذلك بدعي ١٢
استقبل لان تقدم الشيء على تقديره حال ١٢
استقبل لان تقدم الشيء على تقديره حال ١٢
القدرة يتعلق بالامور المتضادة خلافا لهم مطلقا امعاً
الاصدق ١٢
فان يتحقق في امور متضادة
ولابد لا مسالة قسم الحنفية القدرة المشروطة
الافعال ١٢
في الكيفية
الى ممكنة مفسرة لسلامة الالات وصحة الاسباب وهو تفجير
عظ ١٢
فقط بالتفسير المذكور مختلقا كقولهم فعل اسباب على حدة كما لا يخفى ١٣ ع
باللازم والى ميسرة فاضلة عليها بفضلامنه تعالى باليسر
قدرة ١٢
اي الحكمة شرطها ذلك واجب لكن ان كان الامور ١٢
فان فاتت بل تقصير لم ياتم ووجب القضاء ان كان له خلف
الواجب من الحكمة من ان تاتم في التسعة الوقت ١٢
والا فلا قضاء ولا اتم وان فصل بغير مطلقا وان لم يكن غالبا
است وان لم يكن خلفه كصلوة العيد ١٢
وجوب الاداء ليرتب القضاء كالهلية في الجزاء الاخير من
الواجب وجوب القضاء على ١٢
الوقت خلافا لغيره لا اعتباره قدرا ما يحتمل وفي التحريم
فانه يقبل لا يوجب في هذه الصلوة لا قضاء ١٢
لاينه لا قطع بالاخير لا مكان الامتداد اذ قول بيلزمان لا
اي وجوب الاداء مع عدم سعة الوقت لا اداء ١٢
يقطع بالتضيق وقد يقطع وايضا لا امتدادا ما زاد
في الشيء من الاوقات اصلا ١٢

باسوى الوقت مفروض زيد اما بالنظر الى الوقت فلا مكان ان يحتمل الوقت كما سليمان على نبينا وعليه الصلوة والسلام ولا يلزم للربيعين على واذ كان الاحتمال قائما لولا انما لم يطغ بالتضيق المتنبه
وقع القطع يقع التضيق فان انقطع عبادة عن علم احتمال تضيق احتمالها او تعبها وجب التضيق فان لم يعط لما في التحريم ليقول قول بلزم ان لا يكون في اجزاء من شرائع ١٢ وقال المالكيين
بالبينات الله تعالى الشمس كما على من يوشع على نبينا وكره عليه الصلوة والسلام من غير النجاسة يوم الجمعة وكذا الشمس ان تغرب فقال الشمس حتى لا يدخل ليلة السبت فلما رجع
عن القتال ودا صلحهم فثبت وكان سليمان عليه السلام من عرض عليه بالشمس الصافتات انما ورد وكذا الشمس تغرب فغضب سوطا وادعنا فاننا ارسلنا الشمس حتى صلى العصر وحوله الى مكان
الملك وقران بصل القرآن وقال كان نبينا عليه الصلوة والسلام حين فأت صلوة العصر على كرم المدح كبره في الضاعت عن سبلته تيمم بصلها فان تابت يرمى الى رسول الله كان ربه في
عجرا على ما صلى على العصر حتى غابت الشمس فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مكة الى المدينة فمضى على ما كان عليه في مكة فمضى الى المدينة فمضى الى المدينة فمضى الى المدينة
رسولك فارسلت الشمس حتى صلى على صلوة العصر كان على بعد وفات النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكة الى المدينة فمضى على ما كان عليه في مكة فمضى الى المدينة فمضى الى المدينة

صه يقين ان الزاد والرحلة من القدرة الممكنة في عطف الحنفية من انهما يمان الحج بدونها
والقدرة الممكنة المشروطة في التكليف كما لا يمكن بالفعل بدونه فيلزم خروجها من القدرة
الممكنة ووجهه ان يقال ان الحكماء جعلوا القدرة المشروطة في العادة على الزاد
والرحلة واما في الامور التي اصل القدرة وحاصلها الجواهر في ظاهره فقدره كقدره

مع فليس شان
لقد خضع للعقد
شأن الغريب
المضروب اذ
الغريب هو به
من التعلق ما
المضروب افضل
ولا يفتى فيه
الصلاحيته بخلاف
القدرة فانها
١٢ عبيد ٩
من تعيينه
المجرب لطلب
من شرح
العقائد
شرح لفتح
صحة العقائد
التفاضل
١٢ عبيد ٩
٣٣ خلا
قولها كما
عقود الاصابع
بشرافها
بالضرورة
صادق
وقولنا كى
كاشحوت
الاصابع
بالضرورة
في زمان
الكثيرة كما
فبدر ١٢
ابو الفضل
التضيق
غضم
دكتان تحت
٢٠
والاربعين
الحميون
الزاد والرحلة
وان لان
مكنها في
بعض المرات
المطهرين
كن لا يذب
في انه خلف
العادة العا
بنية في
عامة المطهرين
ولا يخفى ان اصله

ط حاصل ... ما قال ... ان لا يبق ... التفرع ... ان نقل القول ... من الطرفين ... النقل ... ولا حجة ... حكم ... وان لم يوجد ... فيقال ... يجوز ... بالمحال ... التكليف ... محال ... يجوز ... بالمحال ... فيجوز ... التكليف ... المستعد ... المحال ... يجوز ... وجود الاحتمال ... لا يشترط ... قال المصنف ... المنهية ... الكلام في تعلق ... التكليف ... ان تعلق ... بايقاع ... في الحال ... تعليقا ... بقا عرف ... تتقيد ... المعدوم ... فان الاول ... بوجوده ... في التكليف ... التخيير ... كون الخطاب ... موجودا ... ليس من اهل ... التفهم ... التكليف ... من الضم ... الضم ... الضم ... التكليف ... عدم استعداد ... الضم ... في عدم تعلق ... التكليف

٦٢

فلا بد من ان يكونوا تكليفية هامة فلا بد ان يكونوا تكليفية هامة فلا بد ان يكونوا تكليفية هامة...
التالي يبيّن ان قوله على اقله او بعد العبادات في وجهه من اللطائف التي بان عدم الحاصل ان البرية والاشنان من الجواهر كذا ثبت في
من الافراد التي لا تخرج على سائرها بالنظر الى الطبيعة فالعزم اذا ثبت في الانسان صح البرية والجارات بالنظر الى نفس الطبيعة لان كل واحد منهما من الجواهر وهي تتماثل في الحقيقة
والبعض في شئ بمفظة تعالى فهو قادر على ان يجعل في البرية ما يشاء عليه او لا كما تقول ان الواقع على الانسان وعلى الطبيعة الجوهرية هو انهم الانساني دون الالهي وتماثلان في
مطلقا وان لصح على الطبيعة الجوهرية والثبات كما قال المصنف في الحاشية وحاصل ان الامكان على معينين الاول الامكان الذاتي والثاني الاستعداد وهو قد يكون عارضا وقد يكون
غير عارضي فجزان يكون الملتزم في البرية عدم استعدادها على سبيل العادة فلا تخرج العلة فانها نافذة الى رفع الملتزم وتفصيله مع المرد والعلية المذكورة في شرح
١٢ قوله قال في المنهية اشارة الى انه يمكن ان يقال الملتزم هو الاستعداد العارضي الذي هو ١٢ قوله في شرح الملتزم قال في شرح الملتزم التكليف
الخاص يقع وقد يرفع لانه يطلق السكان وقوله هو من ربط المسببات الخ وليس هو من باب التكليف فانها كالسكان التي هي اسباب

ظ فتكليف الغافل وتكليف البهائم شيان فبالاول يجوز انه دون الثاني فانهم ١٢ عبيد

المقالة الثانية في الاحكام بيان كون فهم المكلف الخطاب شرط التكليف

واستبدال لوصح لوصح تكليف البهائم اذ لا مانع بتخييل الاعداء

الفهم وهو لا يمنع قيل لعل لبيان عدم استعداد الفهم لاتخاذ

في اشتراطه اقول بل فيه نزاع ايضا فان المنازعين هم الجوزون

للتكليف بالمحال بل الحج على رايهم منع بطلان الثاني فان تكليف

البهيمة لشيء ليس باقيد من تكليف الانسان بالجمع بين النقيضين

على ان عدم استعدادها في البهيمية مع تماثل الجواهر وان

كل شئ يخلق الله تعالى اختيارا عن تامل فتأمل فتأولوا

اولا كلف السكان حيث اعتبر طلاقه واتفقوا

قلنا هو من ربط المسببات باسبابها كالصوم لشهود

الشهرا قول يشكل بصحة اسلامه والحق ان السكان

من محرمة مكلف زجرا فيصح عبارات من الطلاق

والعتاق وغيرها فلزم الاحكام الردية

له قوله انما هو لسلب العقل لا لسلب

ان المانع من التكليف التخييل لعدم الفهم وهو لا يمنع اقول كما قال آسن

وجوده هو ان المانع من التكليف التخييل لعدم الفهم وهو لا يمنع اقول كما قال آسن

يجوز ان لا يتحقق مقتضى التكليف فيه فان مقتضى المسؤولات في علم الهادي حيث خولوا في النظر الا كما اشرت اليه سابقا

للتكليف بالمحال دون تفهمه وتكليفه من الاستعداد لعدم الفهم ليس بالتكليف بالمحال وادور اكلية العلوم بانها عوارض فان هذا العذر

لا يجزئ في ثبوت النزاع بل لا بد من النقل فان فطره فلا خلاف انما هو من والافراد وجره ١٢ قوله ان تكليف الانسان الخ اذا جردنا التكليف

ط ولا دخل للبهيمية في النظام الا انه ١٢ عبيد تب الحقيقة م اي حقيقة التكليف ١٢

ويصح في المعامل به معاملة المرام وان كان مباحا بالنظر الى الأصل كالأرواح المطلقة من السكان الذي كلنا فيه فانه انما هو كونه من الغافلين فيسبب ان اليعتبر طلاقه ولكن نظر الى
زجر الصاحي بعينه تلك التصرفات وما قيل التكليف الجزري نوع من التكليف والنزاع انا و نوعي مطلق التكليف فاذا صح نوع من التكليف على عدم الفهم كمن لا يميز بين الارض والساء اذا وقع الطلاق
يقال التكليفات الجزرية على السكان تكليفات تطبيقية تجزئية ليس لنزاع في الاول بل في الثاني فانسكان الذي كلنا فيه اعني من يميز بين الارض والساء اذا وقع الطلاق
مستفيضا في تلك الحالة يجب عليه الكف في حال زوال المندة التصرفات من السكان كما هو برزخ بين فروع هذه التصرفات من المكلف وبين وقوع هذه من بعضي ذلك انهم والجنون فانسكان
من جهة عدم وجوب الكف من الزوجة عليه امتياز من المكلف ومن جهة وجوب عليه سبب ذلك التصرف بعد زوال السكر امتياز عن بعضي وامثال تلك التي لم يطلب الحكم ثم امتياز
الروية من الاحكام الالازمة للسكان ومن جهة عدم لزوم الردة بقوله الوردة الخ كما في آسن اشرح ١٢

التعليق المنعوت على مسلم الثبوت

حاصل هذه التهمة ان الامكان قد يطلق ويراد به الامكان الذي يعنى سلب الضرورة عن الطرفين وقد يطلق على الاحتمال
الاستعدادي وهو موصول بالشيء المتيقن مع عدم وجوده بالفعل ويكون بحيث يصح وجوده في زمان كما استعداد التوبة لاي يرض
للسواد ويعد الامكان قد يكون عارضا اي غالبا في الوقوع كما استعداد الضم للانسان وقد يكون عارضا كالنطق في الحيوانات
والخاديات فيجوز ان يكون المانع من التكليف في البهيمية عدم استعداد الضم على سبيل العادة ويقبه ان تحقق الاستعداد العادي في الا
يضع تحققه بالنظر الى تماثل الجواهر في البهيمية بالنظر الى الطبيعة المشتركة بالجواب في حاشية ١٢ من قوله وانما اة فتذكر وتأمل ١٢ وعبيد ١٢

ط حاصل ... ما قال ... ان لا يبق ... التفرع ... ان نقل القول ... من الطرفين ... النقل ... ولا حجة ... حكم ... وان لم يوجد ... فيقال ... يجوز ... بالمحال ... التكليف ... محال ... يجوز ... بالمحال ... فيجوز ... التكليف ... المستعد ... المحال ... يجوز ... وجود الاحتمال ... لا يشترط ... قال المصنف ... المنهية ... الكلام في تعلق ... التكليف ... ان تعلق ... بايقاع ... في الحال ... تعليقا ... بقا عرف ... تتقيد ... المعدوم ... فان الاول ... بوجوده ... في التكليف ... التخيير ... كون الخطاب ... موجودا ... ليس من اهل ... التفهم ... التكليف ... من الضم ... الضم ... الضم ... التكليف ... عدم استعداد ... الضم ... في عدم تعلق ... التكليف

اشبه مع كثير زيادة فانهم لم يولوا
الاستعدادي وهو موصول بالشيء المتيقن مع عدم وجوده بالفعل ويكون بحيث يصح وجوده في زمان كما استعداد التوبة لاي يرض
للسواد ويعد الامكان قد يكون عارضا اي غالبا في الوقوع كما استعداد الضم للانسان وقد يكون عارضا كالنطق في الحيوانات
والخاديات فيجوز ان يكون المانع من التكليف في البهيمية عدم استعداد الضم على سبيل العادة ويقبه ان تحقق الاستعداد العادي في الا
يضع تحققه بالنظر الى تماثل الجواهر في البهيمية بالنظر الى الطبيعة المشتركة بالجواب في حاشية ١٢ من قوله وانما اة فتذكر وتأمل ١٢ وعبيد ١٢

سواء كان معنى التواضع... الكلام... الصلوات... العبادات... الصلاة...

تولد بهذا قول الأناجيل... الحديث... الصلاة... العبادات... الصلاة...

استعمال اللفظ... في المال... التواضع... الصلاة... العبادات... الصلاة...

في اللفظ... الصلاة... العبادات... الصلاة... العبادات... الصلاة...

المقالة الثانية في الاحكام بيان اختلاف في كون المعدوم مكلفاً

عدم القصد فكأنه لزوم لا التزام... وتأييداً قال الله تعالى لا تقربوا الصلوة... بالتزكيق قول بل فيه دليل على ان السكر لا يبيح... في الجملة كما يقتضيه حدة باختلاف الكلام... واعتباراً في حقيقته عدم التمييز... لان مبناه على الدرء ومعنى حتى تعلموا حتى يتقنوا هذا تابل... والقوم التزامه بانه نفي عن اسكر كقولهم لا تمت وانت... ظاهراً لا يتعلم فتتوت ظاهراً ما هذا مسألته المعدوم مكلف... خلافاً للمعتزلة والمراد التعلق العقل لا التمييز... يمكن التكليف ان لا يتوقف على لتعلق وهو ان لا يكلم... ان لا امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى وفيه ما فيه

له قولك ان لا تزوم... الصلاة... العبادات... الصلاة... العبادات... الصلاة...

واللفظ ليس عبارة عن احداث الاصوات... الصلاة... العبادات... الصلاة... العبادات... الصلاة...

في اللفظ... الصلاة... العبادات... الصلاة... العبادات... الصلاة...

في اللفظ... الصلاة... العبادات... الصلاة... العبادات... الصلاة...

في اللفظ... الصلاة... العبادات... الصلاة... العبادات... الصلاة...

على تقدير علم المأمور بالعدم ايضا ١٣ قوله لا تتفاد الفائدة من التكليف... ما قال بعض الأعاظم بأنه يتحقق الابتلاء مع علم المأمور ايضا فان عدم العمل على الفعل... ١٤ قوله دليل صحة اسلام علي...

توكل على الله... لا تتفاد الفائدة... ما قال بعض الأعاظم... قوله دليل صحة اسلام علي... ما قال بعض الأعاظم...

المقالة الثانية بيان ان العقل شرط التكليف في الاحكام

منقوض بجمل الأمر بعد الشرط في الواقع اذ لا دخل للعلم في الامكان والامتناع فانه تابع للمعلوم وثانيا لوصف علم الأمر لصحة علم المأمور لان عدم الحصول مشترك واللازم باطل اتفاقا قلنا بل لا يتفاء الفائدة مسألة اسلام الصحة العاقل صحيح دليل صحة اسلام علي رضي الله عنه قال فخر الاسلام بثبوت اصل وجوب الايمان عليه لا وجوب الاداء فاذا سلم وقع فرضنا كصوم المسافر فلا يجب تحديده بالغا ونفاه شمس الائمة لعدم حكمه وهو وجوب الاداء وفيه نظر لانا لا نسلم ان حكمه ذلك بل ذلك حكم الخطاب وانما حكمه صحة الاداء عن اوجاب مسألة العقل شرط التكليف اذ به الفهم وذلك متفاوت ولا يباطل بكل وتدار

له قوله منقوض بجمل الأمر بعد الشرط في الواقع لان ما عدم شرط عدم في الواقع وعدم حصول عند الأمر يمكن في الواقع فقد فات شرط التكليف فيلزم ان لا يجب التكليف مع ان يصح اتفاقا ١٤ قوله اذ لا دخل للعقل في الامكان قال في المنية اقول ذلك ان كان القول لعلم وان لم يكن له ما خيل في الامكان اشئ وامتاعه لكن لم يدخل في طلبه وبعده فانه اذا علم وقوعه مع الطلب اذا علم عدم وقوعه مع خلافه ارجل فانه لما حصل الامران عند الأمر لا يتحقق الطلب بل يباين صحة لاني الجملة التي هي انما هو لم يكن الممكن بالعقل متعاضدا ولا بالعقل لكن العلم باستتالته الشيء مع الطلب واذ كان الاستتال لا يجوز لا يجب من الخطاب لا يكون التكليف به متعاضدا لطلبه لا يمكن من الأمر الذي يتبعه جمله يتبع من الاستتال كما لا يجب بجملة تعلم ١٤ قوله فانما تابع للمعلوم يعني ان المعلوم ان كان أمكنه فله نعم وان كان متعاضدا متعاضدا لان العلم يكون سببا لامكان والامتناع كيف والامكان لا يكون بالثبوت اذ كان متعاضدا في نفسه يتعاضد التكليف به لا تتفاء شرطه اعني الدر ١٤ قوله لان عدم الحصول مشترك بين علم الأمر وعلم المأمور ولما لم يكن هو انما عن التكليف على تقدير علم الأمر بالعدم فلا يكون ما لنا

التعليق المنعوت على مسلم الثبوت... ان العقل شرط التكليف... ما قال بعض الأعاظم...

ان العقل شرط التكليف... ما قال بعض الأعاظم... قوله دليل صحة اسلام علي...

على تقدير علم المأمور بالعدم ايضا ١٣ قوله لا تتفاد الفائدة من التكليف... ما قال بعض الأعاظم بأنه يتحقق الابتلاء مع علم المأمور ايضا فان عدم العمل على الفعل... ١٤ قوله دليل صحة اسلام علي...

المؤمن كالرخصة في السفر لا يملك المشقة والمشيقة أمر غير مضمون فأيضا الرخصة على السفر لا يملك المشقة والمشيقة أمر غير مضمون فأيضا الرخصة على السفر لا يملك المشقة والمشيقة أمر غير مضمون

فإن قيل في الرخصة في السفر لا يملك المشقة والمشيقة أمر غير مضمون فأيضا الرخصة على السفر لا يملك المشقة والمشيقة أمر غير مضمون فأيضا الرخصة على السفر لا يملك المشقة والمشيقة أمر غير مضمون

المقالة الثانية بيان تقسيم الاهلية على قسمين في الاحكام

فأين يطالب بلوغ عاقلا فالكليف دائر عليه قال البيهقي
 الاحكام انما تعلقت بالبلوغ بعد الهجرة وقبلها الى عام
الحنديق كانت تتعلق بالتميز انت هي فلا يجب اداء شيء على
الصبي خلا فالان منصور والمعتزلة في وجوب الاسمان
فانهم ذهبوا الى عقابه بتركه وللقاضي ابي زيد حيث قال
بوجوب جميع حقوق الله تعالى عليه الا ان الاداء سقط بعد
الصبي لنا ولا قوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم
رفع القلم عن ثلثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي
حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل وعن عرض الاسلام
عليه بعد اسلام زوجته لصحته لا لوجوبه وضرب
بعشره على الصلوة تاديبا للاعتياد ولا تكليفا وتانيا عدم انفاسه
نكاح المراهقة لعدم وصفه بخلاف البالغين اقول وفيه
فيه انه لا يدل على نفى اصل الوجوب عن العاقلة
ولنا على القاضي انه لو كان واجبا عليه ثم سقط الوجوب

فلا يثبت معنى الحديث من غير ان يكون له ما يثبت عليه بل لا يثبت على الصبي في غير من لا يملك المشقة والمشيقة أمر غير مضمون فأيضا الرخصة على السفر لا يملك المشقة والمشيقة أمر غير مضمون

ذلك كذا قال في العلم ١٣ كذا قال في العلم ١٣ كذا قال في العلم ١٣ كذا قال في العلم ١٣ كذا قال في العلم ١٣ كذا قال في العلم ١٣ كذا قال في العلم ١٣ كذا قال في العلم ١٣

فإن قيل في الرخصة في السفر لا يملك المشقة والمشيقة أمر غير مضمون فأيضا الرخصة على السفر لا يملك المشقة والمشيقة أمر غير مضمون فأيضا الرخصة على السفر لا يملك المشقة والمشيقة أمر غير مضمون

منه قوله لا يلزم ان يكون العقل في كل وقت من احوال الانسان بل في احواله العقلية...

كما قال في الايمان فقط فالحق الذي من تلك الحق لم يتحقق بسبب شرط سوى العقل ويكون المقصود من اشتغال الذمته بنفس تفصيل الواجب فيكون...

المقالة الثانية في الاحكام بيان تقسيم الاهلية على قسمين

دفع المخرج لكان الاتي مؤد بالواجب كالمسا فمراذ اصام واللازم باطل اتفاقا وليس رخصته اسقاط لعدم الاتم بالاتفاق تدبر مسألته الاهلية كاملة كمال العقل والبدن فيلزم الاداء وقاصرة بقصور احدهما كالصبي العاقل والمعتوه البالغ والثابت معها صحة الاداء والتفصيل في الصبي ان ما يكون مع القاصرة اما حق الله تعالى وهو ثلثة حسن محض وقبيح محض وبين وبين واما حق العبد وهو ايضا ثلثة نافع محض وضار محض ودانكر بينهما والاول كالايان لا يسقط حسنه وفيه نفع محض لانه مناط سعادة الدارين فيصحه منه والحجر من الشروع لم يوجد ولا يليق به وضرب حرمان الميراث وفرقة النكاح لكفر القريب والزوجة ولو سلم فهو بالتبع وكمن شئ يثبت تبعا لا قصد اقبول هبة القريب من الصبي مع ترتيب العتق والثاني كالكفر والقياس ان لا يصح لانه ضار محض له قوله لا يلزم باطل كما قال حسن الشارحين من قبل القاضي انه يجوز ان يكون مراده من وجوب حقوق الصبي اصل الوجوب...

منه قوله لا يلزم ان يكون العقل في كل وقت من احوال الانسان بل في احواله العقلية...

في قوله لا يلزم ان يكون العقل في كل وقت من احوال الانسان بل في احواله العقلية...

بعض ألقابنا بنياديين الشافعية ومن المصنف وجه الاتفاق في المنية بقوله فان الكل متفقون على ان العبادات التي يأتي بها العبد في وقتها هي التي قال
بعض الأكارم عبارة المنية في هذا المقام وقع سوا من تلك التي في موضعها الفرض الثالث هي العبادات البدنية والعلوية مثلا فانها ظاهرا وتورع العبادات فانها لا تليق
اصلا على ان الكفر من تعصي في حق الآخرة وفي بعض الشرح ان ذلك قد ثبت بالحديث المتواتر المشهور في الاموال بالنيات ان ثوابها سوية بها وهذا الاجماع كما يفتي به كبريائنا
والفقهاء واذا ثبت اتفاقنا ان صلوة العبد في الآخرة فقد صحت واعتبرت في صحاب استجاب الثواب واذا اعتبرت في الثواب اعتبرت في العقاب
ايضا فانه لا فرق بينهما اذ كان العبد عاقلا صالحا فله المنية حكم العبد كغير العبد العاقل لا اذ كان الكافر بالنية والقصد ترتب عليه العقاب في الآخرة وهذا وجه الاتفاق في صحة كفره في
احكام الآخرة وفيه ان يفتي بانه صحت كفره العبد في حق احكام الآخرة اتفاقا واذا كان الكافر في حق احكام الآخرة مثل وجوب صلوة الجبارة واستجاب دعائه والعدول الى الصلوات
في الآخرة الى الميت المسلم وجرمتها لميت العبد انما هي في حق احكام الآخرة اتفاقا واذا كان الكافر في حق احكام الآخرة مثل وجوب صلوة الجبارة واستجاب دعائه والعدول الى الصلوات
ايصال الثواب الى الميت المسلم وجرمتها لميت العبد انما هي في حق احكام الآخرة اتفاقا واذا كان الكافر في حق احكام الآخرة مثل وجوب صلوة الجبارة واستجاب دعائه والعدول الى الصلوات
الآخرة بالتوجيه المذكور ليس بشيء على ان

الطرد الذي يتركه
الاعتياد في هذا
بنيان العبادات
بالتصديق
في الدرر
الشافعية
في الحديث
النبوي
جدير
ظاهرا
شأن
الاصحاب
لا يعذب
بالتارة
احكام الا
خفة لا
تخصم
التعذيب
بالتارة
الحاصل
ان العبد
العاقل
او الكافر
ليس من
دليل التعذيب
بالتارة
في ذلك
بهاية
متقارفا
يلتزم به
الامن
غاية في
الحرم
هو الكفر
البالغ
والعبد
لمصاح

قوله بعذر موصوف وقوله غير مسموع صفته ١٢ عبيد

المقالة الثانية في الاحكام

ابناء اقسام حق الله تعالى وحق العباد

وعليه الشافعي وابو يوسف ركن لصحة استحقاقنا عندنا و
في احكام الاحدية لصحة انفاقنا وحق الاستحسان ان الكفر

محظور مطلقا فلا يسقط بعد رغير مسموع فتبين امراته
ويحرم الميراث بالردة وانما لم يقتل بل قيد لان

ليس مجرد الاستداد بل بالحاجة وهو ليس من اهلها
ولا بعد البلوغ لان في صحة اسلامه دخلا فابين العلماء

فاورثت الشبهة والثالث ك الصلوة واخواتها من
العبادات البدنية فانها مشروعة في وقت دون وقت

ليصح مباشرته للثواب والاعتیاد بلا عهدة فتلا
يلزم بالشرع ولا بالافساد ولا جزاء محظورا حراما

نجاد ما كان ماليا كالزكاة لا يصح منه لان فيه ضررا
قوله وعليه الشافعي وابو يوسف ما يقولان ان الكفر لا يصح من العبد

والكفر ضار محض فاوصيفه كحرمه ايمان وحرمه الكفر في حق احكام الدنيا وفي عدم تعقيب كونه في حقها موافق للشافعي وهو يحرم بعدم تعصي
الاسلام والكفر في حق احكام الدنيا والى اصل ان الشافعي استعمل اصله وهو ان العبد لا يتبع العقوبات فلا يصح منه الكفر ولا الايمان في حق
الاحكام الدنيا ولا يرد في حقها كالمعروف من الارث وتفرق الزوجه وقال ابو يوسف ان الكفر ضار محض فلا يصح ولا الايمان في حقها غير محض دامنا
يلزم الفرق بالتحقق في حق احكام الآخرة ليعتد اتفاقا حتى لو مات العبد الكافر لا يصح عليه اتفاقا قال

بعض الأكارم المشهور في تفسير الاحكام الآخرة في التعذيب في الآخرة وهذا شيء غريب في التفسير لا يتأني في عدم تجريد الفقرة او
حرمان الميراث والآخرة غير من الاولى وايضا كتب الكلام شوية باختلاف في تعذيب صغار الكفرة فينبون الى الامام التوقف والى
الاشعرية العفو بقوله تعالى وما كنا نعذب حتى نبعث رسولا وهاهنا في الاتفاق كما قال بحر العلوم ١٢ قوله في احكام الآخرة

ط م ان قوله سبقت وحتى على غضبه فانصبه المذكور بالرحمة اولى من الغضب ١٢ عبيد

يقين استغناء بقية فلا يعود بعد البلوغ فلا يقبل بعد البلوغ لعدم مرجح كمال الفاضل في الآيات
الصحيح بعض العبادات وانما من العبادات البدنية في الاوقات المعينة من الشريعة وفي اوقات اخرى كالطهور والوضوء والقيام فكل من يصح مباشرته
لغاية الثواب الآخرة وفاقدة الاعتقاد في الدنيا وكلها الفاعل في جميع العبادات اما الاولى في النظر الى نفس معنى العبادة فانها عبارة عما يثاب عليها واما الثانية فان العبادات فيها روح من الكلفة
كالصلوة والصوم وغيرها فاذا اعتاد شخص من حال عبادة كل منة بعد العلم بها حتى تعلمه عرض بعد البلوغ فان سبب الاعتقاد في الغيب ليس هو تفرغ بالاعتقاد وقت الصلوات والقيام والعبادات
في حق حسن يصح مباشرةها ولا يلزم الايمان بها فان الامور كالمصروف بها لا يشترط فيها ولا يلزم الاعتقاد بالانسان في البالغ فان ١٣ قوله لا يصح منه
لان غير مباشر عدم وجوده ممنوع ومحض الشرعيات اماهية بوجوده على العبد وادوات الشرعيات اماهية من العبادات في الدنيا وفيها ثواب في الآخرة وثواب الآخرة كغيرها من العبادات
في الدنيا فينبغي ان يصح من اولها العبادات اماهية الثواب كالمصروف في الآخرة في هذا الذي اشبهت من العبادات في الدنيا وفيها ثواب في الآخرة وثواب الآخرة كغيرها من العبادات
في الدنيا فينبغي ان يصح من اولها العبادات اماهية الثواب كالمصروف في الآخرة في هذا الذي اشبهت من العبادات في الدنيا وفيها ثواب في الآخرة وثواب الآخرة كغيرها من العبادات

ابن المرحمة خصوصا في
حناب الغضوب الرحيم
وقد ذكرنا مثله عديدة
لاحكام الآخرة سوى
التعذيب بالتارة
قوله في كيف قال الثواب في المشعبات مشكوك فيه وان هذا خرق الاجماع وخلاف الآيات والاحاديث النبوية
قوله في كيف قال الثواب في المشعبات مشكوك فيه وان هذا خرق الاجماع وخلاف الآيات والاحاديث النبوية
قوله في كيف قال الثواب في المشعبات مشكوك فيه وان هذا خرق الاجماع وخلاف الآيات والاحاديث النبوية

٤٢ قوله لا يكره الاكراه فان الانسان يميل اهلاد بالذات الى ربح المصاهرة...
 يبيع التكليف بران اشقاء الثواب والى على اشقاء التكليف فالاكراه لا يرفع التكليف...
 سهل او واجب او حرام او مندوب او مكروه والواجب والمندوب لا يبيع فان الاتيان بهما موجب...
 فان فيما اجازة الترك وفي صورة الاكراه لا تقبل اجازة الترك والاصح ان يقال...
 دفع المضار عن نفسه في غير اشياء المصاهرة الموعودة من المكروه فيسأب على ذلك...
 عن صوم الفصيح تركه القدرة على هذا المكروه عليه قدرة عليه صوم المكروه...
 هذا اشقاء وصحة التكليف اشقاء القدرة ولو كان مله عند شيء آخر وهو...
 قوله لا يبيع عقلا او شرعا في الدين اما عقلا فانه بعد معرفته الصانع...
 وبما في تكليف العبد ما يتبع عن ظهر او عادة وان...
 امكن امكانه في الدنيا...
 افزده اقوى واكثر في معنى الحجج من البعض الآخر...
 والاول كما عاجز عن كل وجه واثنان كما عاجزين...
 بعض وجهه كالرضي والمساواة لا يمكن شروط القدرة...
 الحجج فالجرح الاكراه لا يوجب اشياء اشياء التكليف...
 وان الناس اشياء ومعرفة القدرة تحقق من جهة الشرع...
 كما قال فليندر ما يجب الحجج ١٢ قوله ولو يجب نصا...
 الصلوة في الحيض والنفس الاقوال في المشيئة...
 انها اراى الحيض والنفس لا يستيطان اليه الوجوه...
 ولا الامام ونفسها افعال الحج عن الحيض والنفس...
 سوى الطوات لان الطهارة شرط فيه لكونه...
 المسجد ولا يجوز فيه الدخول مما تقدم سقط الاداء...
 بالعدول لا اشقاء بشرط وقوع الجرح الا ان اشياء...
 جعل الطهارة عنها بشرط الاداء الصلوة على وفق...
 القياس والصوم على خلافه كما يبرح الحاشية...
 والا كره عند الاكراه الاربعة اشقاء وجوب اشقاء...
 عليها الحجج لا يوجب في حلاله خلاف الصوم ولا...
 حجج في وجوب اشقاء عليها لان ايض لا يستوجب...
 والنفس يندبر في العيني لما ثبت ان الحجج في الدين...
 لم يجب اشقاء الصلوة السابقة متى ايقن في النفاس...
 دين الصوم لان في الاول حرجا لان ايض للمرأة...
 في العادة يقع في كل شهر او قل في ايام يكون استن...
 بحسب اقل ايام الحيض اربعة ايامين كوما والصوم...
 ثلثة ايام ولا يربح ان في قضاء الصلوة بالعدول...
 حرجا لا يوجب في قضاء الصوم ثلثة ايام وما انشأ...
 فخطية ان يقع في السنة مرة ففي صورة لزوم قضاء...
 صلوة يبلغ في السنة في قضاء ما في صلوة وفيه...
 حرج لا يكون شدة في الصوم بل يوجب في النفق...
 فان النفاس يجوز ان لا يقع في السنة في شهر رمضان...
 بل في غيره واذا وقع فيه فلا يربح ان يستوجب...
 تمام الشهر بل يجوز ان يقع في الاوائل فقط وفي الآخر...
 فقط كما قيل ثم اختلف في انزل وجوب اداء...
 الصوم عليها في حاشية الحيض والنفس من لا نقل...
 السبل عن اكثر الفقهاء ان تحقق الايام والسبب...
 شهو والشهوان اشقاء استدراب لما فات وقيل...
 لا يربح في اشارة ابن الهمام لا اشقاء بشرط والسبب...
 موجبا مطلقا لاشقاء اشقاء بشرط على سبب الوجوب كما...
 في اشقاء لان الاداء حرام مني عنه فلا يكون واجبا...
 اتقى والمق بالان حسن الشاشين ان اشقاء...
 لعقلى فان اشقاء لا يوجب الاداء عليها في تنكب

المقالة الثانية الاحكام
 بيان كون العبد اهلا للتصحر وملك اليد
 اذا كره على عين المأمور به فالاتيان به لا يوجب الاكراه للداعي
 الشرع فلا يثاب عليه فلا يصح التكليف به بخلاف ما اذا انقضض
 المكروه عليه فانه ابلغ في اجابة داعي الشرع قلنا صحة التكليف بالنقص
 المقدورية والقدرة على الشيء قدرة على مسألة لا حرج
 عقلا او شرعا وهو مشكك فلهذا لم يجب شيء على لصبي العاقل
 ولا على المعتوه البالغ خلافا لابي نهد ولم يجب قضاء الصلوة
 في الحيض والنفس دون الصوم وشرعت العبادات في المرض
 قاعدا ومضطجعا وانتهى الاثم في الخطاء عتهدا وفي لنسك سقط
 اكل البائس وخفف في السفر فشرعت الرباعية ركعتين فمسما لخفت
 الى ثلثة ايام وثبت الرخصة بالشروع قبل تحققه ولو اقام قبل
 المدة صح ولزمت احكاما لاقامة ولو في المفازة لانه دفع لها
 وبعد هلال الايام يصح فيه لانه مرفوع بعد تحققه مسألة العبد
 اهل للتصرف وملك اليد عندنا خلافا للشافعي لنا انهما باهلية
 للتكلم والذمة والاولى بالعقل وهو لا يختل بالرق ولذا كانت
 رايته ملزمة للعبد للخلق والثانية باهلية الايجاب عليه والاستجابة له

المقالة الثانية الاحكام
 بيان كون العبد اهلا للتصحر وملك اليد
 اذا كره على عين المأمور به فالاتيان به لا يوجب الاكراه للداعي
 الشرع فلا يثاب عليه فلا يصح التكليف به بخلاف ما اذا انقضض
 المكروه عليه فانه ابلغ في اجابة داعي الشرع قلنا صحة التكليف بالنقص
 المقدورية والقدرة على الشيء قدرة على مسألة لا حرج
 عقلا او شرعا وهو مشكك فلهذا لم يجب شيء على لصبي العاقل
 ولا على المعتوه البالغ خلافا لابي نهد ولم يجب قضاء الصلوة
 في الحيض والنفس دون الصوم وشرعت العبادات في المرض
 قاعدا ومضطجعا وانتهى الاثم في الخطاء عتهدا وفي لنسك سقط
 اكل البائس وخفف في السفر فشرعت الرباعية ركعتين فمسما لخفت
 الى ثلثة ايام وثبت الرخصة بالشروع قبل تحققه ولو اقام قبل
 المدة صح ولزمت احكاما لاقامة ولو في المفازة لانه دفع لها
 وبعد هلال الايام يصح فيه لانه مرفوع بعد تحققه مسألة العبد
 اهل للتصرف وملك اليد عندنا خلافا للشافعي لنا انهما باهلية
 للتكلم والذمة والاولى بالعقل وهو لا يختل بالرق ولذا كانت
 رايته ملزمة للعبد للخلق والثانية باهلية الايجاب عليه والاستجابة له

الماتين اراد منه وجوب الاداء...
 الصلوة تقديرية...
 سفره سائل...
 بهما في...
 قوله قول...
 المات وجب...
 اللهم اغفر لصاحب تصفية وتصحيح هذا الكتاب المسمى بمسلم الثبوت

له قوله خوطب بقوله تعالى والصلوة والصوم والكف عن المحرمات قال في المنهية بخلاف الحج لما روي عنه صلى الله عليه وسلم انما يمسح بجمعتي فمحق فغلبه حجب وجملان
الجماد وليس يقال لا الاذن المولى انتهى ١٢ قوله ويصح اقراه بالخروج الاقرار بما يوجب له من القصاص عليه كالاقرار بالزنا والسرقة المشبهة واذا العاقر يمسح اقراه بالاذن
بما بالاتفاق واذا العبد المولى فغير خلاف بين ابى حنيفة وبين صاحبيه كما فصل في مقارن ١٣ قوله الحق المولى في رقبته وفي سائر اجزائه التصرف من غير اذنه صارا لرقبته بالكلية في الرقبة
ولا يقدر على الاتخاذ في غير رقبته يمنع غير الماذون من التصرفات المالية بحق المولى ١٣ قوله والا اذن المولى بالكلية لجماع فان الكل مقتضون على ان العبد لا ملك له صلا كماله في
يده فهو ملك سيده وهذا لا يقدر قوتها استثناء بالرغم من ان المولى فان رقبته مملوكة لسيده
فلو ثبت الملك لكان الرقيق ملكا ملكا وهو مختص ما ثبت في الشرع ١٣ قوله والا لعدم مقتضى اى ليس تخلف السبب عن السبب لعدم المقتضى بل مقتضى وهو المولى التصرف
مع اذن المولى مقتضى وهو المولى ملكا لرقبته مقتضى المانع ولا السبب وان استكره وجود سبب ولكن لا يستلزم وجود سبب من ١٣ قوله ويجوز تعدد الاسباب لا يوجب التصرف والحاصل ان المولى ان
ملك التصرف فانما يستفاد من ملك الرقبته لوجوه تعدد الاسباب كما في الوكالة لا يثبت ملك التصرف ولا يثبت ملك الرقبته ١٣ قوله كان التصرف مطلقا في انواع الجهات غير المقتد
بجوع من المانع سواء اذن فيه المولى ام

بيان ان الموت هادم للاساس التكميل

المقالة الثانية في الاحكام

ولتققمها خوطب بحقوقه تعالى ويصح اقراره بالحد والقصاص
وانما الحرج المولى فاذا نه فك الحرج و رفع المانع لا اثبات الالهية
قالوا لو كان اهلا للتصرف كان اهلا للملك لان التصرف سببه
له سبب عنه واللازم باطل جماعا واذا لم يكن اهلا للتصرف لم
يكن اهلا للملك لان اليد انما يستفاد بملك الرقبة او التصرف وقد
اتفقنا قلنا تخلف لمانع لاعداه المقتضى ويجوز تعدد الاسباب هلية
التصرف فلو اذن له المولى في نوع كان له التصرف مطلقا
فثبت يده على كسبه كالمكاتب انما يملك حجرة دون المكاتب لان
فك حجرة بلا عوض فيكون كالمهبة بخلاف الكتابة فهو كبيع مسأله
الموت هادم للاساس للتكيف فلا يبقى على ذمة الميت الاما كان
متعلقا بعين كالودائع والغصوب او بمال تركه كالدون والوصايا
والتجهيز ويقدم بالاجماع فلا يصح الكفالة فيما عليه
بعد الموت عند ابى حنيفة لانها ضمن الذمة الى الذمة
في المطالبة ولا مطالبة فلا ضم وعند ما يصح وبها
قالت الائمة الثلاثة روح الحديث جابرهما على فصله عليه

لا قال في المنهية في هذا عند علمنا اننا التشرية حكم
العدا على لوجود ذلك للمانع من النقائص
بابه منبني مقتضى نوع ربيعي ان العبد
للتصرف وانما كان يجوز للمانع ويحقق المولى
وقد نزل ما ذكره بعد ما كان حاله وهو جواز
التصرف مطلقا من غير قيد وقيل لا يفرم
والشافعي يفتي بغيره من اذن رقبته لان تصرفه
كان بطريق النيابة عنه كما ذكره في كماله
على اذن رقبته لا يثبت له تصرف الا
بالنقصيص وفيه ما فيه حتى وجبه ان المولى ان
تصرف بطريق النيابة كونه اهلا للتصرف بخلافه
نظر لان بيع الحرجي نوع يجوز ان يكون لعرض
لا يوجد في نوع اخر فلا يلزم من سقوط الحج
قبة الاسقاط كل نوع ودعوى من الاسقاط
لا يخص بوجع دون نوع غير منسوخ فورد
ان العرض الذي لا اسقاط في هذا النوع قد
لا يوجد في نوع اخر فقلنا كذا قال العاقل
الحج آباري ١٣ قوله بجملة المكاتب
التي يبيى ان المانع من المكاتب في العقد
المالكون انما كان حق المولى وقد نزل اذن
انما ان المانع في المكاتب قبل ان يكتب كان
حق المولى وقد نزل بالكتابة وكان سبه
لا للمولى والفرق ان المولى يملك بجزء العبد
المالكون بعد اسقاطه لان دار الحج والاذن
على الملك فاما ما شونه كان حق المولى
تأبنا فيكون كالمهبة وبها الفتاوى في ما ارد
بخلاف الكتابة فان ملك حرم المكاتب يوجب
ليكون كالمسح ولا يصح الرجوع عنه ١٣ قوله
قوله الموت اقول نعم المصعب ما يوجب الاحكام
الموت لا يقتضي الاحكام من فقال ان الموت يادم
لا اساس لتكليف فلا يطبق على ذمة الميت حتى
من المكاتب حتى رد اذ ذم الغصوب
واذ ذم الديون والوصايا فترجمي حق المالك
في عين مال الوديعية والعطية من الاذن
والموصى له في المال المشرك الميت فكل
واحد منهما ان يخذ نفسه او غيره وواجب
على الورثة ان يوفوا ذلك حتى تجوز الميتية
وحي يكون الا شئ في قول المصنف فلا يبقى في
ذمة الميت الاما كان متعلقا آه منقطعها

فان تعلق من المالك لعين الوديعية وكذا انما ليس في ذمة المسبب فان بالموت فذمته ولم يبق عليه من التكليف الا المالك كذا في احسن الشرح ١٣ قوله ويقدم بالاجماع كون
الحاجة اليها قوسه من اهل قضاء الدين كما كان يقدم لها سرة في حال حيوة على حق الغرأ حتى اليمين ليم ان ينسوه ليس الحاجة اليه من يقدم الدين على الوصايا لان الحاجة اليه
قضاء الدين اشد من الحاجة الى الوصايا لان الدين واجب والوصية بمرح واسقاط الواجب من التبرع في تقديم وصاياه اذا لم يجاوز الثلث ثم يجرى الميراث بطرق الكفاية ولا حاجة اليه
المن يتكلم في اماله باقية بعد موته فاعلم الشارح ان اوارث مقارن ١٣ قوله للحديث جابر على فصله عليه في المنهية عن جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على
رجل مات وعليه دين فاتي بميت فقال عليه دين قال نعم فيمان قال صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة الانصاري على جابر بن عبد الله بن مسعود صلوا على رسول الله صلى الله
عليه وسلم وادوا ابوداود والنسائي كذا في المنهية انتهى في قوله في صحیح البخاری عن مسلم بن الاكوع ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى جنازة فيصلي عليه فقال عليه السلام صلى الله عليه وسلم
صاحبكم قال ابو قتادة على ربه رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عليه ١٣ التعليق المنعوت على مسلم الثبوت
اللهم اغفر لصاحب تصفية وتصحيح هذا الكتاب المنسوح الثبوت ١٣

